العالم Al-Aalem

يومية سياسية مستقلة
صاحب الامتياز رئيس التحرير
مهدي محمد رضا
www.alaalem.com
editoralaalem2@gmail.com

الأحد 8 (تشرين الثاني) 2026 (السنة السادسة عشرة) العدد (3965) Sun 8 November . 2026 Issue (3965) | Iraqi Daily Newspaper | معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم (812)

الداخلية: ضبط 60 نشاطاً للغش الصناعي والقبض على 62 متهماً خلال الشهر الماضي

بغداد _ العالم

أعلنت وزارة الداخلية ضبط ٦٠ نشاطاً للغش الصناعي والقبض على ٦٢ متهماً خلال الشهر الماضي. وقال رئيس دائرة العلاقات والإعلام في الوزارة، اللواء مقداد ميري، في بيان إن "مفارز مكافحة الجريمة المنظمة تمكنت خلال شهر تشرين الأول الماضي من ضبط ٦٠ نشاطاً مخالفاً يتعلق بالغش الصناعي والتجاري، وإلقاء القبض على ٦٢ متهماً من المتورطين بهذه الممارسات غير القانونية". وأوضح أن "العمليات أسفرت عن ضبط ١١٠ أطنان ونصف الطن من مادة الرز، و٢٩٥ لتراً من المنظفات، و٥٥٠ لتراً من الحليب، فضلاً عن ضبط علامات تجارية مقلدة والكشف عن حالات تلاعب بالموازين، في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة الغش والتلاعب بالمواد والسلع.



وزير الشباب: لن نتهاون في حماية المال العام وصون الحقوق والاستحقاقات

4



العراق وسوريا الإنسان والمجتمع والروابط العابرة للحدود

5



ترتكز على العنف باعتباره آلية ضرورية في فلسفة الفيلم وتصدم المشاهد

6



دعوى قضائية ضد «غوغل» بسبب محادثة عن الانتحار عبر حاسوب مدرسي

7



الثلوج تغطي اجزاء من محافظة كربلاء المقدسة

حصر السلاح على مفترق المواجهة

الزيدي بين ضغوط واشنطن ورفض الفصائل ومخاطر التصعيد

بغداد - العالم

تواجه حكومة رئيس الوزراء علي الزيدي اختباراً سياسياً وأمنياً مع تعثر المفاوضات الرامية إلى حصر السلاح بيد الدولة، في ظل تباين مواقف الفصائل المسلحة وتصاعد الضغوط الأميركية على بغداد، بالتزامن مع مخاوف من اتساع المواجهة بين واشنطن وطهران وانعكاساتها على العراق. وتشير المعطيات السياسية والأمنية إلى أن ملف السلاح لم يعد قضية تنظيمية تتعلق بمؤسسات الدولة وحدها، بل تحول إلى أحد أبرز الملفات التي تحدد طبيعة العلاقة بين الحكومة والقوى السياسية والفصائل المسلحة، فضلاً عن تأثيره في علاقات العراق الخارجية وقدرته على تجنب الانخراط في صراعات المنطقة. وفي هذا السياق، رصدت «العالم» تزايد ارتباط هذا الملف بمستقبل القرار الأمني والسياسي العراقي.

وفي تطور يعكس صعوبة المفاوضات، تحدثت مصادر حكومية عن وصول الحوار مع عدد من الفصائل إلى طريق شبه مسدود، نتيجة استمرار الخلاف بشأن تسليم الأسلحة والضمانات المطلوبة لتنفيذ العملية. ورصدت «العالم» أن هذا التعثر تزامن مع تصاعد الخطاب الإعلامي بين أطراف الأزمة، وسط تحذيرات من انتقال الخلاف إلى توتر ميداني إذا لم تُستأنف التفاهمات السياسية. وتحاول الحكومة الوصول إلى صيغة تضمن نقل قرار السلاح والحركة العسكرية إلى المؤسسات الرسمية، من خلال حوارات مع قيادات الفصائل ولجان سياسية مختصة. وكانت بعض الجماعات قد أبدت استعداداً للاندماج ضمن الأطر الرسمية، فيما لا تزال فصائل أخرى ترفض التخلي عن أسلحتها، أو تربط أي خطوة بانسحاب القوات الأجنبية من العراق والمنطقة. وتبرز كتائب حزب الله وحركة النجباء ضمن الجهات التي أعلنت رفضها مناقشة تسليم السلاح في ظل استمرار الوجود العسكري الأجنبي، بينما أبدت أطراف أخرى استعداداً للتعاون وفق شروط تتعلق بتنظيم وضع الحشد الشعبي وضمان الحقوق الإدارية والمالية لمنتسبيه.

وفي تصريحات تابعتها «العالم»، برز التباين بين مواقف الفصائل بشأن مستقبل السلاح وطبيعة العلاقة مع المؤسسات الأمنية، بما يعكس تعقيد التسوية السياسية والأمنية المطلوبة. وفي المقابل، تواصل واشنطن الضغط على بغداد لاتخاذ خطوات عملية بشأن الأسلحة الخارجة عن السيطرة الحكومية، وتربط دعمها الأمني والمالي بقدرة المؤسسات العراقية على منع استخدام أراضي البلاد لتنفيذ هجمات تستهدف مصالح الولايات المتحدة أو دول المنطقة. وبحسب معلومات تابعتها «العالم»، برز ملف حصر السلاح بوصفه محوراً أساسياً في النقاشات العراقية الأميركية بشأن مستقبل التعاون الأمني والعلاقات الثنائية.

وتزداد حساسية هذا الملف مع استمرار التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، إذ تخشى بغداد أن تتحول الفصائل العراقية إلى طرف في أي مواجهة جديدة، بما يضع البلاد أمام تداعيات أمنية واقتصادية ودبلوماسية يصعب احتواؤها. ولذلك تؤكد الحكومة ضرورة عدم استخدام الأراضي والأجواء العراقية منصة للاعتداء على دول الجوار، أو ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية. ولا ينفصل هذا المسار عن النقاش المتعلق بتنظيم هيئة الحشد الشعبي قانونياً ومؤسسياً، إذ تثير التعديلات المقترحة على مشروع القانون مواقف متباينة بشأن طبيعة العلاقة بين الهيئة والفصائل، وآليات القيادة والسيطرة، وضمان خضوع التشكيلات المسلحة لسلسلة الأوامر الرسمية.

بغداد ودمشق تفتحان ملف الفرات مجددا وتنسيق ثلاثي مرتقب

بغداد _ العالم

بغداد - العالم

وقّع العراق وسورية محضراً فنياً لتعزيز التعاون في إدارة الموارد المائية المشتركة، تضمن الاتفاق على تفعيل التنسيق مع تركيا بشأن مياه نهر الفرات، وإنشاء محطات قياس هيدرولوجية مشتركة، في خطوة تستهدف تحسين إدارة المياه وتبادل المعلومات ومواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه البلدين.

وأفادت معلومات تابعتها «العالم» بأن الاتفاق جرى خلال اجتماع فني في دمشق، بمشاركة وفدين من وزارتي الموارد المائية العراقية والطاقة السورية، واتفق الجانبان على تطوير تبادل البيانات المائية وإجراء فحوص دورية مشتركة لنوعية المياه، فضلاً عن التعاون الفني وتبادل الخبرات في مراقبة السدود وتشغيلها.

وتضمن المحضر التحضير لعقد اجتماع ثلاثي يضم تركيا خلال مارس ٢٠٢٧، بهدف توسيع التنسيق بشأن المياه العابرة للحدود، وإحياء عمل اللجنة الفنية المشتركة التي تجمع الدول الثلاث.

وتأتي هذه الخطوة استكمالاً لتفاهمات سابقة بين بغداد ودمشق، في ظل استمرار التحديات المرتبطة بتراجع الواردات المائية وتأثيراتها على الزراعة والطاقة والأمن المائي. ويشكل نهر الفرات محوراً أساسياً لهذه المباحثات، نظراً لاعتماد البلدين عليه في تلبية احتياجاتهما المائية.

الإطاحة بعصابة للقتل والخطف والابتزاز في البصرة

بغداد _ العالم

أعلنت الأجهزة الأمنية في محافظة البصرة إلقاء القبض على مجموعة من المتهمين المنتمين إلى عصابة إجرامية متورطة بجرائم قتل وخطف وابتزاز استهدفت مواطنين، بعد عملية استخبارية نُفذت لملاحقة عناصرها الهاربين وتحديد أماكن وجودهم. وذكرت الجهات الأمنية، في معلومات تابعتها «العالم»، أن العملية جاءت بإشراف وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية، عقب تشكيل فريق عمل استخباري وفني، بمشاركة قوة خاصة تمكنت من تعقب المتهمين وتحديد مواقع وجودهم، قبل تنفيذ عملية القبض عليهم.

وبحسب المعلومات المعلنة، فإن أفراد المجموعة متهمون بالضلوع في جرائم خطيرة، من بينها حادثة اغتيال الرائد حسين أسعد، مدير شعبة مكافحة إجرام البلدة، فضلاً عن مقتل المواطن صفاء الشاوي، في وقائع أثارت مخاوف أمنية في المحافظة.

وأوضحت الجهات المختصة أن المتهمين أدلوا باعترافات بشأن الأفعال المنسوبة إليهم، كما أُجري كشف الدلالة بإشراف محكمة تحقيق البصرة، وجاءت نتائجه، وفق البيان الأمني، متطابقة مع ما ورد في اعترافاتهم بشأن الجرائم المرتكبة.

وتأتي العملية ضمن التحركات الأمنية الرامية إلى ملاحقة المطلوبين وتفكيك الشبكات الإجرامية التي تستهدف أمن المواطنين، ولا سيما العصابات التي تستخدم العنف والخطف والابتزاز لتحقيق أهدافها.

وأكدت وكالة الاستخبارات استمرار جهودها لملاحقة بقية المتورطين وتقديمهم إلى القضاء، مشددة على أن الإجراءات الأمنية ستتواصل لضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم من المساءلة القانونية.

وتبقى القضية أمام الجهات القضائية المختصة لاستكمال التحقيقات وتحديد المسؤوليات القانونية لكل متهم، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة وفق القانون.

بغداد ترفع جاهزيتها لاحتمال مواجهة أميركية إيرانية صلاحيات استثنائية للقيادات العسكرية

بغداد - العالم

تعمل الحكومة العراقية على تحديث خطط الطوارئ تحسباً لاحتمال اتساع المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، وسط مخاوف من انعكاس أي تصعيد عسكري على الأراضي العراقية، واحتمال تحرك جماعات مسلحة بما يهدد الأمن والاستقرار في البلاد.

وبحسب معلومات تابعتها «العالم»، تتضمن الإجراءات المطروحة تعزيز الانتشار العسكري في المناطق الحدودية، ورفع مستوى المراقبة الميدانية، إلى جانب منح قيادات عسكرية صلاحيات للتعامل الفوري مع أي خروقات مسلحة، وفق ما نقلته مصادر أمنية مطلعة.

وأشارت المعلومات إلى أن المتابعة تشمل المناطق الحدودية مع إيران، من جهة السليمانية شمالاً وصولاً إلى البصرة جنوباً، فضلاً عن تعزيز وجود قوات الجيش على الحدود مع سورية. وتكتسب البصرة أهمية خاصة في هذه الإجراءات بسبب موقعها الجغرافي وحساسية بعض مناطقها في ظل التوترات الإقليمية. كما تحدثت مصادر عن منح قادة عسكريين صلاحية التصدي للتحركات المسلحة غير القانونية دون انتظار الرجوع إلى القائد العام للقوات المسلحة، في إطار إجراءات احترازية تهدف إلى سرعة الاستجابة لأي تطور أمني. ولا تقتصر الاستعدادات على الجانب العسكري، إذ تشمل خططاً مدنية يجري بحثها للتعامل مع أوضاع استثنائية محتملة، من بينها التحول إلى التعليم عن بُعد، وحفظ وثائق المؤسسات الحكومية الحساسة إلكترونياً، والاستعداد لاستقبال نازحين في حال اندلاع مواجهة تؤدي إلى حركة نزوح من مناطق الصراع.

وفي المقابل، أكدت مصادر حكومية أن اتخاذ قرارات عامة بشأن تعطيل الدوام أو تحويل الدراسة إلى التعليم الإلكتروني ما زال مبكراً، مشيرة إلى أن خطط الطوارئ الموضوعة سابقاً تخضع للتحديث وفق المتغيرات.

وتعكس هذه التحركات حرص بغداد على تجنب انتقال أي مواجهة إقليمية إلى أراضيها، مع إبقاء المؤسسات العسكرية والمدنية في حالة استعداد للتعامل مع التطورات المحتملة، من دون أن يعني ذلك وجود قرار مؤكد بوقوع مواجهة عسكرية.

وفي المقابل، أكدت مصادر حكومية أن اتخاذ قرارات عامة بشأن تعطيل الدوام أو تحويل الدراسة إلى التعليم الإلكتروني ما زال مبكراً، مشيرة إلى أن خطط الطوارئ الموضوعة سابقاً تخضع للتحديث وفق المتغيرات. وتعكس هذه التحركات حرص بغداد على تجنب انتقال أي مواجهة إقليمية إلى أراضيها، مع إبقاء المؤسسات العسكرية والمدنية في حالة استعداد للتعامل مع التطورات المحتملة، من دون أن يعني ذلك وجود قرار مؤكد بوقوع مواجهة عسكرية.

خمسة ملايين برميل لا تكفي لإنقاذ الخزينة العراق يضغط لرفع سقف «أوبك» وسط عجز مالي متصاعد

بغداد - العالم

كشف وزير النفط العراقي باسم محمد خضير أن إنتاج البلاد من النفط الخام تجاوز خمسة ملايين برميل يومياً، في تطور يعكس اتساع القدرات الإنتاجية للقطاع النفطي، لكنه يضع بغداد أمام تحد اقتصادي يتعلق بالفارق بين ما تستطيع إنتاجه وما يُسمح لها بتصديره ضمن التفاهمات المعتمدة في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك».

وقال خضير إن العراق يمتلك طاقة إنتاجية تتجاوز خمسة ملايين برميل يومياً، مقابل سقف تحدده المنظمة بنحو ٤,٣٣ ملايين برميل، موضحاً أن هناك اختلافاً بين القدرة الإنتاجية والطاقة التصديرية، وأن وزارة النفط تواصل الالتزام بمستويات الصادرات المحددة، بالتزامن مع إجراء حوار مع المنظمة بهدف مراجعة الحصة العراقية ورفعها. وفي تصريحات تابعتها «العالم»، أكد الوزير أن بغداد تسعى إلى معالجة هذا الفارق بما يتيح الاستفادة من قدراتها الإنتاجية بصورة أوسع.

وتستند بغداد في مطالبتها إلى ما تصفه بخصوصية الوضع العراقي والظروف الاستثنائية التي مر بها قطاع النفط خلال العقود الخمسة الماضية، فضلاً عن حاجتها إلى تعظيم الإيرادات المالية لتمويل مشاريع البنية التحتية وتنفيذ الخطط الحكومية. ويرى المسؤولون أن زيادة الحصة التصديرية يمكن أن تمنح الاقتصاد مساحة أوسع لمواجهة الضغوط المالية، خصوصاً مع استمرار اعتماد الموازنة العامة بدرجة كبيرة على عائدات الخام.

وتأتي هذه المطالبات في مرحلة حساسة، بعدما أظهرت البيانات المالية اتساع الفجوة بين الإيرادات والإنفاق الحكومي. فقد سجل العراق عجزاً مالياً بلغ ٣٦,٢٦ تريليون دينار، ما يعادل نحو ٢٤ مليار دولار، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦، وفق بيانات دائرة المحاسبة في وزارة المالية. ورصدت «العالم» أن اتساع العجز يضع ملف زيادة الصادرات النفطية في صدارة الخيارات المطروحة لتعزيز الموارد الحكومية.

وبلغ إجمالي الإنفاق الحكومي خلال تلك الفترة نحو ٨٩,٠٨ تريليون دينار، مقابل إيرادات وصلت إلى ٥٢,٨٢ تريليون دينار، أي إن الإيرادات لم تغط سوى نحو ٥٩ بالمئة من النفقات. وتكشف هذه الأرقام حجم التحدي الذي تواجهه الحكومة في تأمين موارد كافية لتغطية الالتزامات المالية، في ظل تراجع الإيرادات النفطية بنسبة ٥٠,٨ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وسجلت الإيرادات النفطية نحو ٤٠,٢٠ تريليون دينار، بما يمثل ٧٦ بالمئة من إجمالي الإيرادات، في حين بلغت الإيرادات غير النفطية ١٢,٦٢ تريليون دينار، بنسبة ٢٤ بالمئة. وتعكس هذه المؤشرات استمرار هشاشة التنويع الاقتصادي، إذ لا تزال قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام مرتبطة إلى حد كبير بحركة الإنتاج والتصدير وأسعار النفط في الأسواق العالمية. وبحسب ما تابعته «العالم»، فإن هذه الأرقام تكشف محدودية مساهمة الإيرادات غير النفطية في تخفيف الاعتماد على الخام.

وفي موازاة ذلك، ارتفعت صادرات العراق النفطية إلى نحو ٣,٥ ملايين برميل يومياً خلال أكتوبر الماضي، مع وصول الشحنات المارة عبر ميناء جيهان التركي إلى قرابة ٤٠٠ ألف برميل يومياً. وجاء ذلك بعد تحركات حكومية لزيادة ضخ النفط المستخرج من الحقول الجنوبية ضمن شبكة التصدير الشمالية، بما يتيح الاستفادة من المسارات المتاحة لتسويق الخام.

وفي موازاة ذلك، ارتفعت صادرات العراق النفطية إلى نحو ٣,٥ ملايين برميل يومياً خلال أكتوبر الماضي، مع وصول الشحنات المارة عبر ميناء جيهان التركي إلى قرابة ٤٠٠ ألف برميل يومياً. وجاء ذلك بعد تحركات حكومية لزيادة ضخ النفط المستخرج من الحقول الجنوبية ضمن شبكة التصدير الشمالية، بما يتيح الاستفادة من المسارات المتاحة لتسويق الخام.



انسحاب حزب الطالباني يربك كردستان
خلاف الرئاسة والبرلمان يهدد شراكة الحكم مع البارزاني

بغداد – العالم

أعلن الاتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة بافل الطالباني، انسحابه من حكومة إقليم كردستان، على خلفية اعتراضه على انعقاد جلسة برلمان الإقليم وانتخاب هيئة رئاسة جديدة بدعم من الحزب الديمقراطي الكردستاني، في خطوة تعيد الخلافات بين القطبين السياسيين الرئيسيين إلى واجهة المشهد، وتفتح الباب أمام تعقيدات جديدة تتصل بتشكيل الحكومة وإدارة المؤسسات الدستورية في الإقليم.

وجاء القرار بعد جلسة تشريعية عقدها البرلمان بدعم من الحزب الديمقراطي، أنهت فترة طويلة من التعطيل تجاوزت العامين، لكنها لم تحظ بمشاركة الاتحاد الوطني وحراك الجيل الجديد، اللذين قاطعا الاجتماع واعترضا على آلية انعقاده. وبذلك تحولت عودة المؤسسة التشريعية إلى العمل إلى نقطة خلاف جديدة بين الحزبين اللذين يتقاسمان النفوذ السياسي في الإقليم.

وقال رئيس الاتحاد الوطني بافل الطالباني في تصريحات تابعتها "العالم" إن حزبه كان يأمل تشكيل حكومة مختلفة عن الحكومات السابقة، وإقامة علاقات أفضل مع بغداد، متهماً الحزب الديمقراطي بعدم احترام الديمقراطية وإرادة الناخبين. وأكّد أن الاتحاد الوطني لا يعترف بالبرلمان الجديد ولا بالجلسة التي شهدت انتخاب هيئة رئاسته، معلناً الانسحاب من الحكومة والتوجه إلى انتخاب رئيس للإقليم ورئيس للحكومة في محافظة السليمانية.

ورصدت "العالم" ان هذا الموقف انتقال الخلاف من مرحلة المفاوضات بشأن توزيع المناصب وتشكيل الحكومة إلى مواجهة سياسية تتعلق بشرعية الإجراءات البرلمانية وطبيعة إدارة المؤسسات. كما يثير تساؤلات بشأن مستقبل التفاهمات التي كانت تقوم عليها الشراكة بين الحزبين، وإمكانية استمرار التنسيق بينهما في الملفات التنفيذية والتشريعية.

وكانت الجلسة البرلمانية قد أسفرت عن انتخاب فالا فريد إبراهيم، مرشحة الحزب الديمقراطي الكردستاني، رئيسة للبرلمان، فيما انتخب رامي نوري عوديش نائباً للرئيس، ومنى نبي نادر سكرتيرة للهيئة الرئاسية، وسط مقاطعة الاتحاد الوطني وحراك الجيل الجديد. وتأتي هذه الخطوة بعد مرور أكثر من عامين على انتخابات الإقليم التي أجريت في أكتوبر ٢٠٢٤، من دون التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تشكيل الحكومة الجديدة.

في المقابل، رحبت قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني بإعادة تفعيل البرلمان، وعدّت الخطوة إنجازاً سياسياً، فيما دعا رئيس الإقليم نيجيرفان البارزاني القوى السياسية إلى المشاركة في أعمال المؤسسة التشريعية، وتسوية الخلافات من خلال الحوار. وشدد البارزاني على أن التوافق والشراكة بين الأطراف تمثلان أساساً لمعالجة التحديات وحماية استقرار المؤسسات.

وفي مسار مواز، أعلن الاتحاد الوطني عزمه اللجوء إلى المحكمة الاتحادية للطعن في قانونية الجلسة. وقال عضو الحزب غياث السورجي إن كتلته سجلت ملاحظات على الإجراءات، من بينها عدم إبلاغ رئيس البرلمان الأكبر سناً، الذي يتولى إدارة الجلسات إلى حين انتخاب رئيس جديد، بموعد انعقاد الاجتماع، معتبراً أن ذلك يشكل خرقاً قانونياً يستوجب مراجعة القضاء.

ويضع التوجه إلى المحكمة الاتحادية الخلاف أمام مسار قانوني قد تكون له انعكاسات على مستقبل هيئة الرئاسة الجديدة، إلا أن حسم النزاع يبقى مرتبطاً بما ستقرره المحكمة بشأن الطعن والإجراءات التي استند إليها المعترضون.

وفي الوقت نفسه، لا يبدو أن الخلاف محصور في الجوانب الإجرائية، إذ يرتبط أيضاً بتباينات سياسية أوسع بشأن تقاسم السلطة والنفوذ وتحديد شكل الحكومة المقبلة.

وتعود جذور الأزمة الحالية إلى انتخابات برلمان كردستان التي جرت في أكتوبر ٢٠٢٤، وأسفرت عن حصول الحزب الديمقراطي الكردستاني على ٣٩ مقعداً، مقابل ٢٣ مقعداً للاتحاد الوطني، من أصل مئة مقعد. ولم تنجح نتائج الانتخابات في إنهاء الخلافات بين الطرفين، إذ امتدت مفاوضات تشكيل الحكومة إلى قوى أخرى، بينها حركة الجيل الجديد التي تحالفت مع الاتحاد الوطني، في مقابل قوى سياسية تحالفت مع الحزب الديمقراطي.

ويرى الأكاديمي المختص بالشأن السياسي الكردي كاوة علي أن إعادة تفعيل البرلمان تمثل خطوة مهمة، لكنها تحتاج إلى حوار وتفاهم بين القوى السياسية لضمان استمرار عمل المؤسسة التشريعية. وحذر من أن انسحاب الاتحاد الوطني وغياب التوافق قد يقودان إلى أزمات سياسية وإدارية تنعكس على مصالح المواطنين، داعياً الحزبين إلى تغليب المصلحة العامة والعودة إلى طاولة المفاوضات.

وتتجاوز تداعيات الأزمة مسألة اختيار رئيس البرلمان أو توزيع المناصب، لتطال قدرة الإقليم على إدارة الملفات الحكومية والخدمية والمالية، في ظل استمرار الخلاف بشأن تشكيل السلطة التنفيذية.

كما أن استمرار القطيعة قد يعرقل التنسيق بين المؤسسات، ويؤخر اتخاذ القرارات المرتبطة بمصالح السكان وعلاقة الإقليم بالحكومة الاتحادية في بغداد.

وبين تمسك الاتحاد الوطني بموقفه الرافض للجلسة، وإصرار الحزب الديمقراطي على استئناف عمل البرلمان، تبدو المرحلة المقبلة مرتبطة بمسارين متوازيين: ما ستسفر عنه الإجراءات القضائية، ومدى استعداد الطرفين لاستئناف الحوار السياسي. فاستمرار الخلاف من دون تسوية قد يبقي مؤسسات الإقليم أمام حالة من الانقسام، فيما يتطلب تشكيل حكومة جديدة تفاهمات تتجاوز نتائج الجلسة الأخيرة وتعيد بناء الشراكة بين القوى الفائزة في الانتخابات.

الدولار يجمّد أسواق العراق
السيارات والعقارات تحت ضغط الغلاء وتآكل القدرة الشرائية

بغداد – العالم

دخلت أسواق السيارات والعقارات في العراق مرحلة من التباطؤ مع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار، بعدما انعكست زيادة العملة الأميركية على كلفة شراء السيارات المستوردة والمساكن المسعّرة بالدولار، وأضعفت قدرة المواطنين على إتمام الصفقات، في وقت تتزايد فيه الضغوط على التجار والمستثمرين نتيجة تراجع الطلب وتكدس المعروض.

ورصدت "العالم" ان المؤشرات الميدانية كشفت عن اتساع حالة الركود في قطاعات ترتبط بحركة السيولة والإنفاق الاستهلاكي، إذ باتت قرارات شراء السيارات والمنازل مؤجلة لدى شرائح واسعة من المواطنين، بينما يجد أصحاب المعارض والمكاتب العقارية أنفسهم أمام سوق تتراجع فيها المبيعات وتتسع الفجوة بين الأسعار المطلوبة والإمكانات المالية للمشترين.

وجاءت هذه التطورات عقب ارتفاع سعر صرف الدولار من ١٣٢٠ إلى ١٥٢٠ ديناراً خلال أكتوبر الماضي، بزيادة تقارب ١٥,٢ بالمئة، الأمر الذي رفع الكلفة الحسابية للسلع والعقارات المقومة بالعملة الأميركية، رغم عدم تغير أسعارها الأصلية بالدولار.

وبحسب هذه المعادلة، ارتفعت كلفة سيارة مستوردة يبلغ سعرها ٢٠ ألف دولار من ٢٦,٤ مليون دينار إلى ٣٠,٤ مليوناً، أي بزيادة أربعة ملايين دينار. كما ارتفعت الكلفة الحسابية لشقة سكنية قيمتها ١٠٠ ألف دولار من ١٣٢ مليون دينار إلى ١٥٢ مليوناً، بفارق يصل إلى ٢٠ مليون دينار، ما يجعل إتمام عمليات الشراء أكثر صعوبة بالنسبة إلى المواطنين الذين يتقاضون دخولهم بالدينار.

وفي محافظة النجف، تظهر الشهادات الميدانية حجم التراجع في حركة البيع، إذ انخفضت مبيعات أحد معارض السيارات من معدل يتراوح بين سبع وعشر سيارات أسبوعياً إلى سيارتين فقط، بنسبة تراجع تراوح بين ٧٠ و٨٠ بالمئة، بالتزامن مع ارتفاع أسعار السيارات المستوردة بنحو ١٤ إلى ١٦ بالمئة.

وفي بغداد، يواجه أصحاب معارض السيارات تحديات متزايدة نتيجة تراجع الإقبال وارتفاع كلفة تعويض المخزون، ولا سيما أن السوق تعتمد بدرجة كبيرة على السيارات المستوردة التي ترتبط أسعارها بسعر الدولار. وأوضح صاحب معرض السيارات برزان كريم أن ارتفاع سعر العملة الأميركية دفع كثيراً من المواطنين إلى تأجيل قرارات الشراء أو البحث عن سيارات أقل سعراً، مشيراً إلى أن التراجع شمل فئات مختلفة، بما فيها السيارات المستعملة.

وأضاف أن تكدس السيارات في المعارض أدى إلى تباطؤ حركة رأس المال، فيما يواصل التجار تحمل تكاليف الإيجارات والنفقات التشغيلية. ولفت إلى أن بعض المعارض لجأت إلى تخفيض هوامش الأرباح وتقديم عروض سعرية بالدولار لتحريك المبيعات، غير أن تلك الإجراءات لم تعوض بالكامل الزيادة التي طرأت على الكلفة بالدينار، محذراً من احتمال تقليص الاستيراد وتأجيل شراء دفعات جديدة إذا استمر ضعف الطلب.



ولم تكن السوق العقارية بمنأى عن هذه الضغوط، إذ شهدت معاملات بيع المنازل والشقق تباطؤاً، خصوصاً الوحدات التي يحدد أصحابها أسعارها بالدولار. وفي أربيل، أشار الوسيط العقاري إياد السعدون إلى اتساع الفجوة بين الأسعار المطلوبة ومدخرات المشترين بالدينار، ما أدى إلى إطالة المفاوضات وتأجيل عدد من الصفقات.

وبيّن السعدون أن تمسك بعض المالكين بأسعارهم بالدولار، مقابل مطالبة المشترين بتخفيضات، تسبب في تعثر إتمام معاملات، ولا سيما في الوحدات السكنية متوسطة السعر. كما انعكس ارتفاع الصرف على المواطنين الذين يسددون أقساطاً شهرية مرتبطة بالدولار؛ فالقسط البالغ ألف دولار ارتفعت كلفته من مليون و٣٢٠ ألف دينار إلى مليون و٥٢٠ ألفاً، بزيادة ٢٠٠ ألف دينار شهرياً.

وتتجاوز آثار ارتفاع الدولار حدود أسواق السيارات والعقارات لتصل إلى القدرة الشرائية للأسر، في ظل ثبات الرواتب وتراجع قيمتها عند احتسابها بالعملة الأميركية. وحذر الباحث الاقتصادي علي عواد من أن استمرار هذه التطورات قد يفاقم الركود، ويرفع مخاطر تعثر المواطنين في تسديد التزاماتهم المالية، فضلاً عن تقليص السيولة المتاحة للتجار وتباطؤ الاستثمارات المرتبطة بهذه القطاعات.

وأوضح عواد أن الموظف الذي يتقاضى راتباً شهرياً قدره مليون دينار، كان راتبه يعادل نحو ٧٥٧ دولاراً عندما كان سعر الصرف ١٣٢٠ ديناراً، لكنه بات يعادل نحو ٦٥٨ دولاراً عند سعر ١٥٢٠ ديناراً، ما يعني تراجع قيمته بما يقارب ٩٩ دولاراً من دون حدوث تغيير في الراتب الاسمي. وأشار إلى أن هذا التراجع يحد من قدرة المواطنين على شراء السيارات والمساكن والادخار، ويزيد الأعباء على العائلات التي ترتبط بالتزامات مالية مقومة بالدولار، وقد يدفع بعضها إلى استنزاف المدخرات أو اللجوء إلى الاقتراض لتغطية الأقساط.

وحذر الباحث من أن استمرار ضعف الطلب قد يدفع معارض السيارات إلى تقليص نشاطها وتقليل أعداد العاملين، فيما قد تتجه شركات عقارية إلى تأجيل مشاريع جديدة، الأمر الذي ينعكس على فرص العمل في قطاعات البناء والنقل والخدمات المرتبطة بها.

وبين ضغوط سعر الصرف وتراجع الدخول الفعلية، تواجه الأسواق العراقية معادلة صعبة؛ فالتجار يحتاجون إلى تصريف بضائعهم واستعادة السيولة، والمشترون ينتظرون تراجع الأسعار أو استقرار الدولار، بينما تتطلب معالجة آثار الركود استقراراً نقدياً وتوفير خيارات تمويل تتناسب مع دخول المواطنين وقدرتهم على السداد.

وزير الشباب: لن نتهاون في حماية المال العام وصون الحقوق والاستحقاقات

بغداد – العالم

أكد وزير الشباب والرياضة صفاء الكناني أنه لن نتهاون في حماية المال العام وصون الحقوق والاستحقاقات.

وقال الكناني، في بيان: إنه "منذ تسنمي مهام الوزارة، باشرت بزيارات ميدانية للمشاريع الاستثمارية ومراجعة عقودها، لمقارنة ما هو مثبت على الورق بما موجود على أرض الواقع، وإعادة تقييم الامتيازات والمنافع الاجتماعية بما يحقق مصلحة الوزارة وموظفيها، ويخدم شبابنا ورياضيينا وذوي الإعاقة وقواتنا الأمنية بجميع صنوفها".

واضاف الكناني أنه "اتخذنا مجموعة من الإجراءات القانونية اللازمة"، مؤكداً أنه "لن نتهاون في حماية المال العام وصون الحقوق والاستحقاقات، وسنواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة، وصولًا إلى الجهات الرقابية والقضائية المختصة عند عدم التجاوب".

بيلينجهام يتوج بجائزة لاعب الشهر في ريال مدريد

بغداد – العالم



أعلن نادي ريال مدريد الإسباني رسميًا فوز نجمه الإنجليزي جود بيلينجهام بجائزة أفضل لاعب في الفريق عن شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، بعد المستويات المميزة التي واصل تقديمها بالقميص الملكي.

وحسم بيلينجهام الجائزة الفردية بفضل تصويت جماهير الميرينجي، ليواصل بدايته القوية والاستثنائية في موسمه الأول داخل قلعة "سانتياجو برنابيو"، مؤكدًا قيمته بوصفه أحد أهم ركائز الفريق.

شهد شهر أكتوبر ظهورًا لافتًا للنجم الشاب البالغ من العمر ٢٣ عامًا، حيث لعب دورًا حاسمًا في مواجهات معقدة، وكان صاحب البصمة الأبرز في حسم النتيجة خلال لقاء الكلاسيكو ضد برشلونة، بجانب تأثيره الفني الكبير في منافسات دوري أبطال أوروبا والدوري الإسباني.

وقدم بيلينجهام تمريرة حاسمة خلال مباراة ريال مدريد ضد إشبيلية، ولكنه بعيدًا عن المساهمات، نجح في صنع الفارق بتحركاته في عمق الهجوم وخط الوسط، ما جعله يحظى بثقة جماهيرية جارفة وضعته سريعًا في مقدمة نجوم الليجا هذا الموسم.

سلسلة العراق وسوريا «٦»

العراق وسوريا: الإنسان والمجتمع والروابط العابرة للحدود



محمد عبد الجبار الشبوط

إذا كانت الجغرافيا قد فرضت على العراق وسوريا أن يكونا جارين، فإن التاريخ قد جعل من مجتمعيهما أكثر من مجرد مجتمعين متجاورين، لأن الحدود السياسية التي تفصل بين الدولتين لم تستطع أن تلغي الروابط البشرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تكونت عبر قرون طويلة، ولم تستطع أن تحول دون استمرار العلاقات العائلية والعشائرية والتجارية والدينية والثقافية بين السكان على جانبي الحدود. ومن هنا فإن أي مشروع استراتيجي لإعادة بناء العلاقات العراقية السورية يبقى ناقصاً إذا اقتصر على الحكومات والمؤسسات الرسمية والمشروعات الاقتصادية والترتيبات الأمنية، ولم يتناول الإنسان نفسه بوصفه الفاعل الأساسي في هذه العلاقات، والمستفيد الأول من نجاحها، والمتضرر الأكبر من إخفاقها.

لقد تناولنا في المقالات السابقة من هذه السلسلة الجغرافيا المشتركة والعمق الاستراتيجي المتبادل، وإمكان انطلاق مشروع المواطنة الشرق أوسطية من العراق وسوريا، والمفارقة التاريخية التي كشفتها تجربة داعش، ثم القاعدة الاقتصادية والإنتاجية للتكامل، وأخيراً مفهوم الأمن المشترك. لكن هذه العناصر، على أهميتها، تحتاج إلى قاعدة اجتماعية تحملها، لأن العلاقات بين الدول لا تكتسب استدامتها من الاتفاقات الحكومية وحدها، وإنما من تحول التعاون إلى جزء من الحياة اليومية للمواطنين، ومن نشوء مصالح وعلاقات وحقوق تجعل استمرار هذا التعاون حاجة اجتماعية واقتصادية وثقافية، وليس مجرد خيار سياسي تتبناه حكومة وقد تتخلى عنه حكومة أخرى.

والحقيقة التاريخية الأولى التي ينبغي الانطلاق منها هي أن العراق وسوريا لم يكونا، طوال تاريخهما، مجتمعين منفصلين بالمعنى الذي توحي به الحدود السياسية المعاصرة. فقد شكلت بلاد الرافدين وبلاد الشام مجالين حضاريين متصلين، انتقلت بينهما السلع والأفكار والتقنيات واللغات والمعتقدات والبشر، وأسهمت طرق التجارة والأنهار والمدن والمراكز الدينية والعلمية في بناء شبكة واسعة من التفاعلات الإنسانية. ولم يكن هذا الاتصال يعني غياب الاختلافات بين المجتمعات المحلية أو وجود هوية واحدة متجانسة، وإنما كان يعني أن التنوع نفسه نشأ وتطور داخل مجال واسع من التبادل والتأثير المتبادل.

فمنذ الحضارات القديمة، كانت المناطق الممتدة بين الفرات الأوسط والأعلى وبلاد الشام تشهد حركة مستمرة للتجارة والهجرة والتواصل، وتداخلت فيها مصالح المدن والممالك والإمبراطوريات المتعاقبة. وقد أسهمت الطرق البرية والنهرية في ربط المراكز الحضرية في بلاد الرافدين بمراكز التجارة في بلاد الشام والبحر المتوسط، الأمر الذي جعل الاتصال بين المنطقتين واحداً من العناصر المستمرة في تاريخ الشرق الأدنى القديم.

واستمر هذا الاتصال في العصور الإسلامية، حين أصبحت بغداد ودمشق من المراكز الكبرى للحياة السياسية والعلمية والثقافية والاقتصادية، وانتقل العلماء والتجار والطلاب والحرفيون بينهما وبين المدن الأخرى. ولم تكن الحدود الإدارية والسياسية التي عرفتها الدول والإمبراطوريات المختلفة قادرة على إنهاء هذه الحركة، لأن الروابط الاجتماعية والاقتصادية كانت تتجاوز التقسيمات السياسية وتتفاعل معها في الوقت نفسه.

غير أن استحضار هذا التاريخ لا ينبغي أن يتحول إلى دعوة لاستعادة وحدة سياسية سابقة أو إنكار شرعية الدولتين الوطنيتين المعاصرتين. فالعراق وسوريا دولتان مستقلتان، ولكل منهما مواطنته الوطنية ومؤسساته الدستورية وخصوصيته الاجتماعية والسياسية. والمطلوب ليس العودة إلى تشكيلات سياسية مضت، وإنما الاستفادة من الترابط التاريخي في بناء علاقات حديثة تقوم على الحقوق والمؤسسات والمصالح المتبادلة.

وتبرز الروابط العائلية والعشائرية بوصفها أحد المظاهر الأكثر وضوحاً لاستمرار الاتصال الاجتماعي بين البلدين. فقد أدت التحولات السياسية وترسيم الحدود الدولية في القرن العشرين إلى وقوع امتدادات عائلية وعشائرية ضمن دولتين مختلفتين، دون أن تنتهي صلات القرابة والتواصل بينها. وتظهر هذه الظاهرة بصورة خاصة في المناطق الممتدة بين محافظة الأنبار العراقية وشرق سوريا، حيث توجد امتدادات اجتماعية وعشائرية عبر الحدود، إلى جانب روابط أخرى في المناطق الشمالية.

ولا تعني هذه الامتدادات أن سكان المناطق الحدودية يشكلون مجتمعاً واحداً متجانساً، أو أن الانتماءات العشائرية تتقدم بالضرورة على الانتماءات الوطنية، وإنما تعني أن العلاقات الاجتماعية القائمة تقدم فرصاً للتعاون والتواصل، كما تفرض على الدولتين مسؤولية تنظيم هذه العلاقات بصورة قانونية تحفظ حقوق المواطنين وسيادة الدولة.

وقد كشفت الحروب والأزمات التي شهدها البلدان خلال العقود الأخيرة عن الوجه الآخر لهذه الروابط. فكما يمكن للعلاقات الاجتماعية العابرة للحدود أن تسهم في التجارة والتضامن الإنساني وتبادل الخبرات، فإن ضعف المؤسسات وانهيار الأمن قد يسمحان باستغلال بعض الشبكات المحلية في التهريب أو نقل المقاتلين أو دعم الجماعات المسلحة. ولذلك فإن القيمة الحضارية لهذه الروابط لا تنشأ من وجودها وحده، وإنما من طبيعة التنظيم القانوني والمؤسسي الذي يحكمها، ومن نوع النشاط الإنساني الذي تؤديه.

وهنا يظهر الفرق بين المجتمع الذي يمتلك روابط اجتماعية تقليدية، والمجتمع الذي يستطيع تحويل هذه الروابط إلى علاقات حديثة منتجة ومنظمة. فصلة القرابة قد تسهل الثقة والتعاون، لكنها لا تكفي لضمان العدالة أو المساواة أو حماية الحقوق. وقد تساعد العلاقات العشائرية في حل بعض المشكلات المحلية، لكنها لا ينبغي أن تحل محل القضاء أو المؤسسات الدستورية أو مبدأ المساواة أمام القانون.

ولهذا فإن المشروع العراقي السوري المنشود ينبغي أن يستفيد من الروابط الاجتماعية القائمة دون أن يجعلها أساساً للامتيازات القانونية أو السياسية، لأن المواطنة الحديثة تقوم على تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات، لا على انتماءاتهم العائلية أو العشائرية أو الدينية أو المذهبية.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة بالنظر إلى التنوع القومي والديني والمذهبي والثقافي في البلدين. فالعراق وسوريا يضمان عرباً وكرداً وتركماناً وآشوريين وسريانا وأرمن وغيرهم، كما يضمان جماعات دينية ومذهبية متعددة، لكل منها تاريخها وخصوصيتها ومساهمتها في الحياة الاجتماعية والثقافية. ولا يجوز اختزال هذا التنوع في هوية واحدة، أو افتراض أن الترابط بين البلدين يقوم على التشابه وحده، لأن الاختلاف نفسه يمثل جزءاً أصيلاً من تكوينهما التاريخي والاجتماعي.

ومن هنا فإن فكرة المواطنة الشرق أوسطية تكتسب مضمونها الإنساني عندما تنطلق من قاعدة أن الإنسان واحد في إنسانيته ومتعدد في هوياته، وأن اختلاف اللغة أو القومية أو الدين أو المذهب أو الثقافة لا ينبغي أن يكون سبباً للتمييز أو الحرمان من الحقوق. فالمواطنة الإقليمية المنشودة لا تستهدف صهر المجتمعات في هوية موحدة، وإنما تنظيم علاقاتها على أساس المساواة القانونية والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وتبرز هنا مسألة مهمة تتعلق بالتمييز بين الروابط الاجتماعية والمواطنة. فقد يكون الإنسان مرتبطاً ببلد مجاور بروابط قرابة أو لغة أو دين أو ثقافة، لكنه لا يكتسب بسبب هذه الروابط وحدها حقوق المواطنة فيه. فالمواطنة وضع قانوني ومؤسسي يرتب حقوقاً وواجبات، ويحتاج إلى قواعد واضحة وآليات لحماية هذه الحقوق وتنفيذ الالتزامات. ولذلك فإن الانتقال من الروابط العابرة للحدود إلى المواطنة الشرق أوسطية يمثل انتقالاً من واقع اجتماعي قائم إلى بناء قانوني جديد، يستند إلى ذلك الواقع دون أن يختزل فيه.

وفي الحالة العراقية السورية، يمكن أن تبدأ هذه العملية بتنظيم حقوق التنقل والإقامة والعمل والتعليم والاستثمار والتملك وفق اتفاقات متبادلة، مع مراعاة القوانين الوطنية والقدرات المؤسسية والاقتصادية لكل دولة. ولا يعني ذلك منح جميع الحقوق السياسية الوطنية بصورة تلقائية لمواطني الدولة الأخرى، لأن الحقوق المرتبطة بالمشاركة في السلطة الوطنية تبقى خاضعة للنظام الدستوري لكل بلد، ما لم تتفق الدولتان على ترتيبات محددة ضمن حدود سيادتهما.

ويمكن تصور مواطن عراقي ينتقل إلى سوريا للعمل أو الدراسة أو الاستثمار، ومواطن سوري ينتقل إلى العراق للأغراض نفسها، ويتمتع كل منهما بحقوق قانونية واضحة تحميه من التمييز والاستغلال، وتضمن له الوصول إلى القضاء والخدمات الأساسية وفق القواعد المتفق عليها. وعندما تتحول هذه الحقوق إلى منظومة مؤسسية مستقرة، فإن العلاقة بين المجتمعين تنتقل من مجرد التواصل الاجتماعي والتجاري إلى مستوى أكثر تقدماً من التعاون الإنساني والقانوني.

لكن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى معالجة مجموعة من المشكلات العملية، وفي مقدمتها اختلاف قوانين الإقامة والعمل والتملك والضمان الاجتماعي والتعليم والاعتراف بالمؤهلات المهنية. فالمواطن الذي ينتقل للعمل في دولة أخرى يحتاج إلى معرفة وضعه القانوني، وحقوقه التعاقدية، والتزاماته الضريبية، ومدى استفادته من التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وإمكان الاعتراف بخبرته ومؤهلاته العلمية والمهنية.

ولهذا فإن بناء المواطنة الإقليمية ينبغي أن يبدأ من الاتفاق على حقوق محددة قابلة للتطبيق، ثم توسيعها تدريجياً بعد اختبار نتائجها، بدلاً من إعلان مواطنة شاملة لا تمتلك مؤسسات قادرة على حمايتها. ويمكن أن يشمل ذلك اتفاقات للاعتراف المتبادل بالمؤهلات، وحماية العمالة، وتسهيل إقامة المستثمرين والطلاب والباحثين، وتنظيم انتقال الحقوق التأمينية والاجتماعية وفق ترتيبات مالية وقانونية واضحة.

وتبرز الجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية بوصفها إحدى أهم الأدوات لبناء هذا الفضاء الاجتماعي الجديد. فالتعاون بين الجامعات العراقية والسورية يستطيع أن يفتح المجال أمام تبادل الطلاب والأساتذة والباحثين، وإنشاء برامج علمية مشتركة، وتطوير البحوث التطبيقية في مجالات الزراعة والطاقة والصناعة والطب والهندسة والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

ولا تقتصر أهمية هذه البرامج على نقل المعرفة، وإنما تمتد إلى تكوين أجيال من الشباب تمتلك خبرة مباشرة بالتعامل مع المجتمع الآخر، وتتعلم احترام الاختلاف والتعاون في إنجاز المشروعات المشتركة. فالعلاقات الإنسانية التي تنشأ داخل الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات المهنية يمكن أن تكون أكثر استدامة من العلاقات التي تنشأ في المناسبات السياسية العابرة.

ومن الممكن أن تبدأ هذه العملية ببرامج محددة للمنح الدراسية المتبادلة، والاعتراف الأكاديمي، والبحوث المشتركة، والتدريب المهني، وتبادل الخبرات في المجالات التي يحتاج إليها الاقتصادان العراقي والسوري. ويمكن أن تتطور لاحقاً إلى شبكات جامعية وبحثية أوسع، تشارك فيها مؤسسات من دول أخرى في الشرق الأوسط.

وتحتل الثقافة والإعلام والفنون والآداب موقعاً مهماً في هذا المشروع، لأن بناء العلاقات بين المجتمعات يحتاج إلى معرفة متبادلة تتجاوز الصور النمطية التي تنتجها الصراعات السياسية والدعاية الإعلامية. وقد عانى العراق وسوريا خلال العقود الماضية من الحروب والعقوبات الاقتصادية والعزلة والتوترات السياسية، الأمر الذي أثر في حركة التبادل الثقافي والإنساني، وأسهم أحياناً في تكوين تصورات متبادلة لا تعكس حقيقة التنوع الاجتماعي والثقافي في البلدين.

ويمكن للمؤسسات الثقافية والإعلامية والجامعات واتحادات الكتاب والفنانين والمنظمات المهنية أن تسهم في إعادة بناء هذه المعرفة المتبادلة، من خلال برامج التبادل الثقافي، والمهرجانات والمعارض، وترجمة الأعمال الفكرية والأدبية، والإنتاج الإعلامي المشترك، وتوثيق الذاكرة التاريخية والاجتماعية للعلاقات بين البلدين.

غير أن هذا التعاون الثقافي ينبغي أن يقوم على حرية التعبير والتعددية واحترام الخصوصيات، لا على إنتاج خطاب رسمي موحد أو تحويل الثقافة إلى أداة للدعاية السياسية. فالثقافة تستطيع أن تعزز الثقة بين المجتمعات عندما تتيح لها التعرف بعضها إلى بعض بصورة حرة ونقدية، وليس عندما تفرض عليها صورة واحدة للهوية أو التاريخ أو المستقبل.

وتبرز قضية اللاجئين والنازحين والمهجرين بوصفها واحدة من أكثر القضايا الإنسانية حساسية في العلاقات العراقية السورية. فقد أدت الحروب والصراعات إلى انتقال أعداد كبيرة من السوريين إلى دول الجوار، ومنها العراق، كما شهد العراق موجات واسعة من النزوح الداخلي والهجرة نتيجة الإرهاب والعنف وعدم الاستقرار. وقد نشأت عن هذه التحولات علاقات إنسانية واقتصادية واجتماعية جديدة، إلى جانب تحديات تتعلق بالإقامة والعمل والتعليم والخدمات والحماية القانونية.

ولا يجوز التعامل مع اللاجئين والنازحين بوصفهم مجرد مشكلة أمنية أو عبئاً اقتصادياً، لأنهم بشر لهم حقوق واحتياجات وقدرات، ويمكن أن يسهموا في المجتمعات التي يقيمون فيها عندما تتوافر لهم الحماية القانونية وفرص التعليم والعمل. وفي الوقت نفسه، فإن إدارة هذه الملفات تحتاج إلى سياسات واقعية تراعي قدرات الدول والمجتمعات المضيفة، وتضمن عدم تحميل الفئات المحلية الضعيفة أعباء إضافية دون توفير الدعم والخدمات اللازمة.

ومن هنا فإن التعاون العراقي السوري يمكن أن يشمل تطوير برامج للحماية القانونية، وتنظيم أوضاع الإقامة والعمل، وتسهيل لمّ شمل الأسر، ودعم العودة الطوعية الآمنة والكريمة عندما تتوافر شروطها، والتعاون مع المؤسسات الدولية المختصة في معالجة الآثار الإنسانية للحروب.

ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة في مشروع المواطنة الشرق أوسطية، لأن نجاح أي منظومة إقليمية للحقوق يتوقف على قدرتها على حماية الإنسان في حالات الضعف والأزمات، وليس فقط على تسهيل حركة التجار والمستثمرين وأصحاب المؤهلات العالية. فالمواطنة التي تمنح الامتيازات للأقوياء وتترك الفئات الأضعف دون حماية لا تحقق المساواة التي تقوم عليها فكرة المواطنة نفسها.

ولا يمكن بناء قاعدة اجتماعية للتعاون العراقي السوري دون الاهتمام بالمجتمعات المحلية في المناطق الحدودية. فهذه المجتمعات هي الأكثر تأثراً بحركة الحدود وفتح المعابر وإغلاقها، وبالتهريب والتجارة والحروب والتغيرات الأمنية، وهي أيضاً الأكثر قدرة على الاستفادة المباشرة من مشروعات التنمية المشتركة إذا صممت بصورة عادلة وفعالة.

ولهذا فإن إنشاء مجالس للتعاون المحلي بين المحافظات والمناطق الحدودية، ضمن الأطر القانونية للدولتين، يمكن أن يوفر قناة مؤسسية لمعالجة المشكلات اليومية المتعلقة بالنقل والتجارة والخدمات والبيئة والصحة والتعليم. ويمكن أن تشارك في هذه المجالس السلطات المحلية والقطاع الخاص والجامعات والمنظمات المهنية وممثلو المجتمعات المحلية، بحيث تصبح العلاقات العابرة للحدود جزءاً من الإدارة المحلية المنظمة، لا مجرد نشاط غير رسمي تتحكم فيه شبكات المصالح الضيقة.

غير أن نجاح هذه المجالس يحتاج إلى وضوح الاختصاصات والرقابة القانونية والشفافية المالية، حتى لا تتحول إلى مراكز نفوذ موازية للدولة أو إلى أدوات لتوزيع الامتيازات على أساس القرابة والانتماء السياسي والعشائري. فالمطلوب تعزيز المؤسسات الوطنية من خلال التعاون المحلي، وليس إنشاء سلطات تنافسها أو تتجاوزها.

وتبرز الثقة الاجتماعية بوصفها أحد الشروط الأساسية لنجاح هذا المشروع. فالعلاقات بين المجتمعات لا تتطور بصورة مستدامة عندما يسود الخوف والشك والتصور المتبادل بالتهديد، كما أن الاتفاقات الاقتصادية والقانونية تفقد جانباً كبيراً من فعاليتها إذا لم يشعر المواطن بأن حقوقه مصونة وأن التعامل معه يتم على أساس المساواة والاحترام.

ولا تنشأ الثقة من الخطابات الرسمية أو الدعوات الأخلاقية وحدها، وإنما تتكون بالتجربة المتراكمة، عندما يكتشف المواطن أن المؤسسات تحترم التزاماتها، وأن القوانين تطبق بصورة عادلة، وأن فرص العمل والتجارة والتعليم متاحة وفق قواعد واضحة، وأن الخلافات يمكن حلها بالوسائل القانونية دون اللجوء إلى العنف أو الوساطات الشخصية.

ومن هنا فإن بناء الثقة بين المجتمعين العراقي والسوري يحتاج إلى تراكم من التجارب الناجحة، تبدأ بالمشروعات الصغيرة والحقوق المحددة والتعاون المحلي، ثم تتوسع تدريجياً مع نمو المؤسسات والمصالح المشتركة. فالمواطنة الشرق أوسطية لا يمكن أن تولد مكتملة بقرار سياسي واحد، وإنما تحتاج إلى عملية تاريخية من البناء القانوني والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

ومن المهم أيضاً ألا يتحول الحديث عن الترابط التاريخي والاجتماعي بين العراق وسوريا إلى تجاهل للاختلافات السياسية والاجتماعية الحقيقية بينهما، أو إلى افتراض أن جميع فئات المجتمعين تنظر إلى التعاون بالطريقة نفسها. فقد تركت الحروب والتدخلات والصراعات الداخلية آثاراً عميقة في الذاكرة الجماعية، وقد توجد مخاوف مشروعة لدى بعض الفئات من أن يؤدي الانفتاح غير المنظم إلى منافسة اقتصادية غير متكافئة أو إلى تهديد فرص العمل أو إلى انتقال المشكلات الأمنية والسياسية عبر الحدود.

ولذلك فإن المشروع الاستراتيجي يحتاج إلى حوار اجتماعي واسع، وإلى دراسات تقيس آثار السياسات المقترحة على مختلف الفئات، وإلى ترتيبات انتقالية تحمي المصالح المشروعة وتمنع التمييز والاستغلال. فالتكامل الناجح لا يقوم على تجاهل المخاوف، وإنما على فهمها ومعالجتها بمؤسسات وقوانين وضمانات قابلة للتنفيذ.

ومن منظور الفلسفة الحضارية، فإن الإنسان يمثل العنصر الفاعل في المركب الحضاري، لأنه هو الذي يستخدم الأرض والزمن والعلم والعمل لإنتاج القيمة وبناء العمران. ولذلك فإن العلاقات بين الدول لا تكون حضارية لمجرد اتساع الأسواق أو ارتفاع حجم الاستثمارات أو تطور التعاون الأمني، وإنما عندما تسهم هذه العلاقات في توسيع قدرات الإنسان، وتعزيز حريته وكرامته، ورفع إنتاجيته، وتنمية وعيه ومسؤوليته، وتحسين نوعية حياته.

وتكشف التجربة العراقية السورية أن الهدر الحضاري لم يقتصر على تدمير المنشآت والمرافق الاقتصادية، وإنما شمل أيضاً هدر الطاقات البشرية، وتعطيل التعليم، وهجرة الكفاءات، وتفكيك العلاقات الاجتماعية، وإضعاف الثقة بالمؤسسات، وإضاعة سنوات طويلة من العمر الإنساني في الحروب والخوف والنزوح وعدم الاستقرار.

ولهذا فإن إعادة بناء العلاقات بين المجتمعين ينبغي أن تستهدف استعادة هذه الطاقات وتطويرها، من خلال التعليم والعمل والإنتاج والبحث العلمي والتعاون الثقافي وحماية الحقوق، بحيث يتحول الإنسان من ضحية للصراعات والحدود المغلقة إلى فاعل في بناء المصالح المشتركة.

ولا ينبغي أن نقيس نجاح هذا المشروع بعدد الاتفاقات الحكومية وحدها، وإنما أيضاً بعدد الطلاب والباحثين الذين يشاركون في البرامج المشتركة، وعدد العمال الذين يحصلون على حماية قانونية واضحة، وحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة العابرة للحدود، ومدى تحسن الخدمات في المناطق الحدودية، وانخفاض النزاعات المرتبطة بالإقامة والعمل، وارتفاع مستوى الثقة المتبادلة بين المواطنين.

ويمكن أن تبدأ هذه العملية ببرنامج عراقي سوري للتعاون الإنساني والاجتماعي، يتضمن اتفاقات لتسهيل الدراسة والبحث العلمي، وحماية حقوق العاملين، وتطوير الخدمات في المناطق الحدودية، وتنظيم برامج التبادل الثقافي والمهني، وإنشاء آليات مشتركة لمعالجة الشكاوى والنزاعات المتعلقة بحقوق المواطنين في البلد الآخر.

ومع تراكم النتائج، يمكن أن تتطور هذه البرامج إلى إطار حقوقي أوسع يشكل النواة الاجتماعية والقانونية للمواطنة الشرق أوسطية، ثم يتوسع بانضمام دول أخرى، وفي مقدمتها إيران والأردن، وصولاً إلى فضاء إقليمي يعترف بتعدد الهويات الوطنية والثقافية، وينظم الحقوق المشتركة على أساس المساواة والاختيار الحر وسيادة القانون.

إن العلاقة بين العراق وسوريا لا تبدأ من الحكومات، ولا تنتهي عند الحدود، لأنها علاقة بين مجتمعين تشكلت بينهما روابط تاريخية وإنسانية عميقة، لكنها تحتاج اليوم إلى إعادة بناء على أسس حديثة، تجعل الحقوق والمؤسسات والمصالح المشتركة أكثر تأثيراً من العلاقات غير الرسمية والتقلبات السياسية.

والخلاصة الاستراتيجية أن الإنسان العراقي والإنسان السوري ينبغي أن يكونا نقطة البداية والغاية النهائية في مشروع التعاون بين البلدين. فالجغرافيا توفر المجال، والاقتصاد يوفر المصالح، والأمن يوفر الاستقرار، لكن الإنسان هو الذي يمنح هذه العناصر معناها الحضاري، وهو الذي يحولها بالعلم والعمل والتنظيم إلى حياة اجتماعية أكثر تقدماً وعدالة وإنتاجية.

ولا يعني ذلك إضعاف المواطنة العراقية أو المواطنة السورية، وإنما تطوير العلاقات بينهما على نحو يجعل كل مواطن أكثر قدرة على ممارسة حقوقه الوطنية، وأكثر استفادة من الفرص التي يتيحها التعاون الإقليمي. فالمواطنة الشرق أوسطية، في هذا التصور، ليست بديلاً عن المواطنة الوطنية، وإنما طبقة إضافية من الحقوق والفرص والالتزامات، تنشأ باتفاق الدول وتخضع للقانون وتستمد مشروعيتها من منفعتها للإنسان.

إن العراق وسوريا لا يحتاجان إلى أن يصبحا شعباً واحداً أو دولة واحدة لكي يبنيا فضاءً إنسانياً مشتركاً، وإنما يحتاجان إلى أن يعترفا بأن الاختلاف في الجنسية والهوية الوطنية لا يمنع التعاون والمساواة في الكرامة الإنسانية، وأن الحدود السياسية تستطيع أن تنظم العلاقات بين المجتمعات دون أن تقطع الروابط التي تصل بينها.

ومن هذه القاعدة الإنسانية والاجتماعية يمكن أن يتطور المشروع العراقي السوري من تعاون بين دولتين متجاورتين إلى تجربة تأسيسية للمواطنة الشرق أوسطية، تضع الإنسان في مركز العلاقات الإقليمية، وتجعل من تنوع الهويات مصدراً للتفاعل الحضاري، ومن المصالح المشتركة أساساً للاستقرار، ومن الحقوق المتبادلة جسراً نحو مستقبل أكثر أمناً وعدالة وازدهاراً.

العالم
رئيس التحرير التنفيذي
مصطفى محمد
الاخراج الفني
وليد غالب
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٣٥٨ لسنة ٢٠١٠
المكتب الرئيسي: بغداد – الكرادة قرب المسرح الوطني
- عمارة مكية ط١
الإعلانات والاشتراكات :
موبايل:
٠٧٧١٣٣٣٩٧٦٩
adveralaalem1@gmail.com

سينما «رعاة البقر»... وثائق بصرية للتوحش

ترتكز على العنف باعتباره آلية ضرورية في فلسفة الفيلم وتصدم المشاهد بصورة تحاول تكريس البطل الأميركي كأيقونة



أشرف الحساني

تشكل أفلام الويسترن تراثاً سينمائياً كبيراً داخل المؤسسات الإنتاجية الهوليوودية، إذ استطاع هذا النوع الفيلمي بلورة تصور سينمائي أنطولوجي جديد أكثر تماهياً مع فضاء "واقعي" بات يسمى داخل الأدبيات التاريخية بـ"الغربي الأميركي".

تتميز سينما "رعاة البقر" في كونها تنطبع بخصائص جمالية وميكانيزمات فنية تجعلها تتشابه من ناحية الفضاء والتصوير والأكسسوار والموضوع الذي غالباً ما يرتكز على المطاردات البعيدة، وشكل سينمائي يقوم على السرد البطيء الذي يحاول المخرج السينمائي من خلاله وضع المشاهد في رحابة عالم ينتصر فيه الخير على الشر. وبصرف النظر عن الطريقة التي يحاول بها المخرج مقاربة الواقع، يظل الاشتغال على عنصر التاريخ أساساً في تضاريس الصورة السينمائية، ذلك أن التاريخ يحتل مكانة فكرية مرجعية توجه أفلام الويسترن وتجعلها تبني تصورها الوجودي للواقع انطلاقاً من الماضي.

بيد أن الاهتمام بالتاريخ داخل أفلام الويسترن لا يأتي من زاوية مركزية، وإنما من خلال مفهوم الهامش. ذلك أن التاريخ في العلم السينمائي لا يبني المركز جمالياته، بل الهامش الذي يدفع المخرج إلى البحث عن مكبوت الواقع واجتراح صورة سينمائية مغايرة عن هذا الواقع الذي ننتمي إليه.

من ثم، فإن المشاهد لهذا النمط من الأفلام، يجد نفسه أمام صور تتشابه من ناحية العناصر الفنية مع اختلال كبير من ناحية القصص والحكايات. ترتكز أفلام الويسترن على العنف باعتباره آلية ضرورية في فلسفة الفيلم، وهو ما يعطي لكثير من النقاد شرعية معرفية لاعتبار أفلام الغرب الأميركي تشكل سينمائياً البوادر الأولى لتطور سينما الأكشن. مع العلم أن هذا النوع السينمائي لم يحظ بأهمية بارزة في كتابات الباحثين والنقاد، فهو يدخل في عداد الأنواع الفيلمية الأكثر تهميشاً على مستوى التفكير والبحث.

يبرر البعض عدم اهتمام نقاد السينما بهذا اللون السينمائي بكون الفيلموغرافيا المؤسسة له تظل غائبة، إذ يصعب بالنسبة إلى الناقد العثور على أفلام ويسترن صورت خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الـ٢٠، فغالب ما هو موجود من الويسترن ينتمي إلى ستينيات القرن الماضي.

والحقيقة أن هذا الأمر، يعد في طليعة العناصر التي تجعل النقاد والباحثين يظلون بمنأى عن الاهتمام بالويسترن، إذ إن غياب الأرشيف الفيلموغرافي يسهم في تهميش هذه الصناعة التي عمرت طويلاً داخل المشهد السينمائي الهوليوودي، كذلك فإن مشكل غياب مؤرخين متخصصين في تاريخ السينما بالعالم يجعل المهمة صعبة، حتى لو توفرت أحياناً أفلام داخل مؤسسات فنية، لذلك لا تطالعنا مونوغرافيات أكاديمية تقرأ التاريخ الأميركي من خلال سينما الويسترن، وتحاول عبر سلسلة الأفلام المتراكمة تأويل تمثيل الذات والكشف عن نتوءات الواقع، والطريقة التي بها عمل المخرجون السينمائيون في الاشتغال على الجسد ومسرحته داخل فضاء الغرب الأميركي.

لذلك فإن كل ما يوجد مجرد مقالات نقدية تقدم تحليلاً فيلمياً لبعض النماذج الأميركية والإيطالية. مع العلم أن أفلام الويسترن ليست نوعاً سينمائياً فحسب، بل تكاد تكون إرثاً مؤسساً للسينما الأميركية، فهي بمثابة وثائق بصرية تصور حال "التوحش" الذي كان يسيطر على فضاء الغرب الأميركي. لذلك يعتبر الفرنسي أندري بازان أن هذه الأفلام تشكل هوية حقيقية للسينما الأميركية، بل تكاد تكون روحها الأولى والنمط الحقيقي المؤسس لهذه السينما، إذ تشكل صورها انعكاساً حقيقياً للواقع اليومي الأميركي بكل ما يطبعه من تغيرات سياسية وتحولات وجودية.

فهذا يعني أنها سينما واقعية تتعامل مع الواقع باعتباره إطاراً فكرياً، لكن من دون أن تجعل من الصورة عبارة عن محاكاة لهذا الواقع، إذ يصطدم المتفرج بنوع من الصورة التي تعلي من قيمة البطل الأميركي وتحاول تكريسه باعتباره أيقونة، وهو نمط تصويري يتكرر في كل المتون السينمائية بين ثلاثينيات وخمسينيات القرن الـ٢٠، لذلك نشعر خلال المشاهدة بنوع من التكرار البصري والإكليشيه الفني الذي يجعل المرء يتساءل حول تشابه المشاهد واختيار كادرات التصوير نفسها وارتفاع منسوب العنف من فيلم إلى آخر.

بيد أن توجيه الهامش للمركز يكاد يشكل ملمحاً جمالياً، لأن هذه القصص الشعبية تمنح لهذه الأفلام سمة جمالية مدهشة تجعلها حكراً على السينما الأميركية، لكن ما يميز أفلام الويسترن أنها تقوم على صناعة عنف يكاد يكون الشرط الجمالي الضروري لبناء متخيل الفيلم، إذ يصعب العثور على أفلام الغرب الأميركي خالية من العنف، لكون الصورة لا تسعى دائماً إلى البحث في مجهول الفضاء، بل تبني شرعيتها السينمائية انطلاقاً من تغول الواقع وحرارته اليومية من ناحية الأحداث التي يشهدها، لذلك تطالعنا المشاهد عبارة عن مختبر لصراع واقعي بين أفراد وجماعات يختلفون اجتماعياً وثقافياً ويدخلون في صراعات مسلحة لا تنتهي.

لكن العامل الذي يجعل العنف "مبرراً" أن الصورة السينمائية تروم أحياناً إلى أن تكون بمثابة إطار فكري يمنح مساحة للأخلاق التي لا تخرج في مجملها عن ثنائية الخير والشر، لذلك يطالعنا الغرب الأميركي، باعتباره عالماً سلطوياً ينتصر فيه القوي على الضعيف، لكنه في مجمله عبارة عن عالم يحتضر وتتآكل فيه المواضعات الأخلاقية، وهي تئن تحت سلطة الجغرافيا والتاريخ والإنسان.

بداية ستينيات القرن الـ٢٠ ظهرت بعض النماذج الإيطالية تحررت من الأبطال المثاليين، إذ راهن بعض المخرجين في أفلام من قبيل "الطيب والشرس والقبيح" و"جانغو" على نوع من الصورة لا يهمها البطل الأيقوني ومصائره المتقلبة داخل جغرافية الغرب الأميركي، بل تصوير الواقع بكل قسوته ونتوءاته. هنا ستظهر مجموعة من الأفلام الإيطالية التي حاولت أن تتخلص من الأسطورة وذاكرتها وتراهن جمالياً على الواقع كما يتجلى في الغرب الأميركي.

بيد أن هذا النزوع الجمالي صوب الواقع كان في عمقه يبلور تصوراً جديداً للسينما الإيطالية حول أفلام الويسترن بطريقة تخلص الصورة من أوهام الماضي، وتوجه عدسة الكاميرا صوب يوميات الواقع، وهي نظرة سينمائية مغايرة تقوم على منح الواقع مساحة داخل الكادر السينمائي كمحاولة جمالية لتخليص فضاء الغرب الأميركي من أساطيره وحكاياته الشعبية المكررة من عمل سينمائي إلى آخر.

مع المخرج سيرغيو ليوني أسس ما بات يسمى "الويسترن الإسباجيتي"، إذ تحرر الصورة من القتل والبطولات الأيقونية صوب البحث عن أبطال يتميزون بنوع من الواقعية. فهذه الأفلام الجديدة التي كانت تصور داخل إيطاليا وإسبانيا نفسها انتشرت في العالم العربي وأثرت بصورة قوية في ذاكرة النقاد والمخرجين السينمائيين وعشاق السينيفيليا بصورة عامة، بحكم ما قدمته من تصور سينمائي جديد أكثر وعياً بالتحولات الجمالية التي كانت تخترق الشاشة الكبيرة خلال مرحلة الستينيات. وحظيت هذه الأفلام بمتابعات النقاد العرب وأنتجت تراكماً نقدياً كمياً ليس بالضرورة يفكك ماهيتها وعوالمها، ولكنه في الأقل أسهم إلى حد كبير في التعريف بها وشرحها والتوقف عند أهم أعلامها وروادها الذين جعلوا الويسترن يدخل مرحلة جديدة في عالم الفن السابع.

إرادة الإنسان وحريته تصادرهما سلطة تدعي حمايتهما

مجدي نصار يسقط الأقنعة في قصص «نظرية حسن مرعينيو»



لنا عبد الرحمن

ست قصص لا يجمعها موضوع واحد بقدر ما يجمعها سؤال يطرح من زوايا مختلفة: كيف تصادر إرادة الإنسان وحريته من سلطة تدعي حمايته؟

تنتقل المجموعة، بلا تردد، من الواقعية الغرائبية في "حارة الحارة"، إلى الواقعية السحرية في "عزبة مليكة"، إلى العبثية في "مركز حقوق الأشياء". ثم نقد ثقافة الترند في "ضحكة سيبو"، فالقصة السياسية النفسية المكثفة في "نظرية حسن مرعينيو"، وصولاً إلى قصة ميتاسردية صريحة في "برتقالة وشوكة وسكين".

هذا التنويع السردي ليس استعراضاً تقنياً، بل خيار واع: كل قصة تختبر رؤية مختلفة: سلطة الدولة، وسلطة المجتمع، وسلطة الإعلام، وسلطة الكاتب على شخصياته، وكأن نصار يقول إن القمع ليس له صورة واحدة، فلماذا يكون للعالم السردي صورة واحدة!

تبدأ "حارة الحارة" بجملة إنذارية: "اليوم... ستنهار أسطورة نعيمة نعيم"، ثم تنزلق سريعاً إلى فرضية أقرب للفانتازيا الاجتماعية، "حظر الكلام" على من يسب أو يتنمر أو يجادل في السياسة، فيغدو الناس عاجزين عن سماع بعضهم بعضاً. البطل يصرخ ويشتم صديقه أشرف الشريف في الأتوبيس من دون أن يسمعه أحد. ثم يتحول التواصل في العمل ومحل الحلاقة إلى كتابة على الورق، وصولاً إلى تصعيد الحظر تدريجاً حتى إعلان منع البكاء في ختام القصة.

وبالتوازي هناك محور زوجي واقعي: بطل تحاصره رغبات مكبوتة تجاه نعيمة نعيم التي أذلته صبياً بلقب "الموكوس"، مقابل زوجته فهيمة فهيم الحاضرة الغائبة، التي يظهر جفاؤها في عدة مشاهد، ثم برفض صامت لمصالحة يتخيلها البطل قبل أن يصطدم بواقعها الفعلي. المحوران، على رغم اختلافهما، يتشاركان جوهراً واحداً هو عجز البطل عن التواصل الحقيقي مع من حوله، بحيث تتحول "حارة الحارة" إلى مسرح تتقاطع فيه رقابة السلطة على الكلام مع رقابة أصغر لا تحتاج مرسوماً حكومياً لتفرض صمتها، فمنطق الحظر يتوالد إلى ما لا نهاية، والقصة تحاكي هذا التوالد ببنيتها لا بمضمونها فحسب.

يعود موتى "عزبة مليكة" إلى الحياة ويعبرون شوارعها بملابسهم الأخيرة، فتنكشف أسرار ظلت مطمورة عقوداً: زوجة الشيخ التي خانته، ابن ضائع منذ ٣٠ عاماً، جريمة قتل مخفية في قبر مزدوج. تعمل القصة بتقنية بانورامية، مقاطع قصيرة متتالية، كل مقطع يفتح قصة عائلة أو فرد، بلا بطل مركزي واحد، بل جماعة كاملة من الشخصيات. تنتهي القصة بزلزال يجتاح العزبة في مشهد كورالي طويل يوازي بين مصائر عشرات الشخصيات، ما يستحق التوقف عنده هو كم الأسماء والأنساب المتشابكة، بما يخدم الإيهام بواقعية عالم قروي متكامل، لكنه يثقل القارئ بعبء تتبع عشرات الخيوط دون مساحة كافية لتعميق أي منها نفسياً، وهو ثمن مألوف لهذا النوع من البناء البانورامي المحتشد، الذي يستدعي إلى الذهن رواية "مائة عام من العزلة".

تدور قصة "مركز حقوق الأشياء" حول راو بلا اسم يستيقظ ليجد أثاث بيته قد اختفى جزئياً دون أثر اقتحام تقليدي، ليتكشف له أن "اللص" هو الأشياء نفسها، إذ استحدث في قسم الشرطة طابق باسم "مركز حقوق الأشياء" يستدعيه الضابط للتحقيق بناءً على شكوى قدمتها ممتلكاته ضده! المفارقة صريحة ومقصودة: خلفية الحدث حكاية صحافي رفضت شكواه فقلب القصة بالمطالبة الساخرة بأن "للأشياء حقوقاً"، فتحولت السخرية إلى قانون فعلي ومؤسسة كاملة، بينما يظل البطل بلا أي حق يحتج به.

تبلغ ذروة الحدث حين يفرض عليه، كنوع من "التصالح"، أن يتبنى لوحة قرد تعويضاً عن أثاثه المصادر، في مشهد يختصر منطق الدولة الأبوية التي تحمل مواطنها عبئاً من اختراعها هي، وتلبسه ثوب الامتنان مقابل ذلك. لنقرأ: " كيف تشكوني أشيائي؟ هل تتكلم الأشياء؟ هل جاءت بنفسها؟ هل يتآمرون علي؟ انتفضت الأشياء، هتفت مع المعتصمين، سمعناها. امتلأت الأقسام بالأشياء الشاكية. أصبح في كل قسم مركز لحقوق الأشياء".

في "ضحكة سيبو" يفقد الصحافي سباعي وهدان، الملقب بـ"سيبو"، قدرته الجسدية على الضحك على رغم بقاء إحساسه الداخلي بالفكاهة سليماً، يستمع لرسالة صوتية مضحكة فينفجر "بركان ضحك" في قلبه بينما يظل وجهه "جامداً كدمية صامتة". هذا العطب سرعان ما يتحول، بفعل رئيسه في الصحيفة وابنته الصحافية كارما، إلى مادة إعلامية استهلاكية بحتة: مقالة افتتاحية مثيرة، يليها طوفان من العناوين المتضاربة، شيخ أزهري، خبيرة أبراج، طبيب نفسي، بل ومدرب المنتخب، في مشهد يظهر كيف تتحول مأساة صغيرة إلى "ترند" يتغذى على ذاته بلا معيار للحقيقة. بالتوازي، تجري علاقة سيبو مع الصحافية مادا، وخيط غامض عن "أمانة" مفقودة يتكشف قرب النهاية عن ارتباطه بجريمة قتل حقيقية تظل مهمشة أمام ضجيج ضحكته التافهة نسبياً، في تعليق ضمني على أن آلة الإعلام لا تصطاد بالضرورة الحدث الأهم، بل الأكثر قابلية للتسويق.

تفتتح "نظرية حسن مرعينيو" بأسطورة عن امرأة فقيرة اكتسبت "معرفة" أسرار البيوت الثرية، كلما أكلت طعام أهلها، ثم ذات صباح حين باحت بسرها لزوجها فارقت الحياة على الفور، من دون أن يعرف الزوج وهو يدفنها أن رأس الزوجة يُطهى في قدر كبير.

تبدو هذه الأسطورة المفتاح التأويلي للقصة كلها: المعرفة بأسرار الآخرين فعل خطر يستدعي عقاباً. حسن مرعي، بطل القصة فقد صديقه كمال برصاصة أثناء تظاهرة، ويخطط بمساعدة صديقه الفقير يحيى لانتقام بطيء عبر استخدام الزرنيخ، بحيث يمرر من خلال تفتيش قمامة المستهدفين، ثلاثة رجال يرمز إليهم بأسماء "الأسد" و"النمر" و"القط" بحسب موقعهم في تسلسل الأمر بإطلاق النار. وفي موازاة خط الانتقام، يعيش حسن علاقتين متزامنتين: مع سناء العسال، الأرملة التي احتضنته مادياً وعاطفياً في شبابه، وزواجه من شيرين، أرملة كمال نفسه، بدافع مركب بين الحب والشعور بالواجب، فيصبح أباً بديلاً لطفل صديقه القتيل.

يتكرر عبر القصة نمط "الأسئلة" التي تتعارك في رأس حسن كالكلاب الشرسة: لماذا يقتل من ناضل ولا يحاسب من أمر بقتله؟ لماذا ينتقم من امرأة تخلت عن رجل بينما هو الذي هجرها أولاً؟ لا توجد إجابات واضحة، لهذه الأسئلة، لذا يظل حسن يدور في بوتقة فارغة. ثمة تفصيل بنيوي دقيق: لقب "حسن مرعي" الطفولي، "مرعينيو الحريف"، المرتبط بحلم صبي بامتلاك طاقية إخفاء سحرية، يتجسد حرفياً في أسلوب حسن البالغ حين يخطط لتنفيذ انتقامه: التخفي، انتحال الهويات الموقتة، والفعل من مكان لا يرى فيه أبداً.

فالاسم الذي يبدو نكتة طفولية عابرة يتكشف عن كونه مفتاحاً لبنية الشخصية كلها، وعنوان القصة لا يشير إلى نظرية فكرية يطرحها البطل، بل إلى منطقه الشخصي في التعامل مع العالم: عالم يُدار من الظل، بلا شهود، وبلا اعتراف. يقول: "يسأل ولا يصل لإجابات، لكنه يدرك أن الوقوع في حب امرأة منحت قلبها لآخر أقسى من اختراق رصاصة لقلب أعزل. مأساة حسن أنه يعرف مأساته ويدرك تماماً أن المعرفة شر، وأن المرء حين يسبر أغواراً بعيدة عليه أن يتوقع وصول الآخرين ببساطة إلى الأغوار ذاتها."

أوّل قضية تُتهم فيها «غوغل»

دعوى قضائية ضد «غوغل» بسبب محادثة عن الانتحار عبر حاسوب مدرسي



العالم – وكالات

ادّعى والدا مراهقة أميركية على عملاقة التكنولوجيا "غوغل"، زاعمين أن ابنتهم البالغة ١٣ عاماً خطّطت للانتحار ولترتيبات الجنازة بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي الخاصة بالشركة عبر حاسوب محمول قدمته له المدرسة، وفق ما نقلته وكالة فرانس برس وصارت هذه الدعوى التي قدّمت الاثنين أمام محكمة في ولاية كاليفورنيا، أوّل قضية تُتهم فيها "غوغل" بالإهمال في ما يتعلّق بدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في أجهزة كروم بوك منخفضة التكلفة، والتي يستخدمها ملايين الطلاب في الولايات المتحدة وحول العالم.

وذكرت الدعوى أن المراهقة التي أشير إليها باسم "إيما" كانت "فتاة سعيدة ومتفوقة تبلغ من العمر ١٣ عاماً" في ولاية كارولاينا الشمالية، وتمارس العزف الموسيقي، وتشارك في أنشطة الكشافة للفتيات. وعلى الرغم من عدم معاناتها سابقاً من أي مشكلات تتعلّق بالصحة النفسية، لكنها "انزلقت تدريجياً نحو أزمة نفسية حادة"، بعد أشهر من استخدامها محرك البحث غوغل المدعوم بالذكاء الاصطناعي"، وفق الدعوى.

وفي ١٧ مارس/ آذار الماضي، رصد برنامج المراقبة في المدرسة ملفاً يحمل عنوان "جنازة" ما دفعها لإبلاغ والديها. بعدها، تمكّنت الأم من رؤية ابنتها وهي تكتب رسالة وداع بشكل مباشر بعد تسجيل الدخول إلى حسابها، وهو ما دفع الأب إلى التدخل بشكل فوري.

ولم تكن الفتاة قادرةً على الوصول إلى تطبيقات مثل "جيميناي" من "غوغل" و "تشات جي بي تي" من "أوبن إيه آي"، نظراً لأن المدرسة حجبت هذه الخدمات. مع ذلك، بقيت قادرة على استخدام محرك بحث غوغل الذي يتضمن أدوات تعتمد على الذكاء الاصطناعي. وقال محامي العائلة أندرو ليدل في تصريح لوكالة فرانس برس، الخميس: "ينبغي على المدارس إيقاف خاصية البحث، وإبقاؤها معطلة إلى أن تقوم غوغل بإزالة وضع الذكاء الاصطناعي من محرك البحث، أو تضمن سلامة كل طالب بشكل دائم أثناء تفاعله مع هذه التقنيات".

من جانبه، قال متحدث باسم "غوغل"، لوكالة فرانس برس: "نحن نراجع الادعاءات الواردة في الدعوى، ونحن نأخذ هذا الأمر على محمل الجد"، مؤكداً أن وضع الذكاء الاصطناعي يتضمن تدابير وقائية ضد أذية النفس، وضد محاولات الالتفاف على هذه التدابير. لكن المحامي لفت إلى أن المراهقة كانت "قادرة على العودة لاستخدام هذه الأدوات مراراً وتكراراً"، مضيفاً: "مهما كانت التدابير الوقائية التي يعتقدون أنهم وضعوها، فقد كانت بوضوح غير كافية".

وشهدت الفترة الماضية سلسلة من الدعاوى القضائية المماثلة ضد شركات الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة. وتواجه شركة أوبن إيه آي عدة دعاوى قضائية من عائلات تتهمها بالتسبّب في انتحار أو موت أبنائها المراهقين. علماً أن شركات غوغل وتيك توك وميتا قدّمت دعاوى قضائية منفصلة في كاليفورنيا، الأربعاء، لمنع تطبيق يحظر على منصات التواصل الاجتماعي توفير ميزات تسبب الإدمان للمستخدمين دون ١٦ عاما.

«ميتا» تطلق ميزة الاتصالات المرئية مع وكيل الذكاء الاصطناعي «ميوز»

العالم – وكالات

أطلقت "ميتا" ميزةً تتيح إجراء اتصالات صوتية ومرئية مع وكيل الذكاء الاصطناعي ميوز لجميع المستخدمين في الولايات المتحدة، وفق ما أعلنته الشركة في تدوينة على موقعها

من جانبه، أعلن رئيس قسم الذكاء الاصطناعي في الشركة ألكسندر وانغ عن إطلاق هذه الميزة عبر منصة إكس، حيث شارك مقطعاً تجريبياً يظهر فيه وهو يتفاعل مع "ميوز". يمزح وانغ في المقطع مع "ميوز" حول ولعه بنشر الميمز على منصة إكس، مشيراً إلى أن ذلك قد يسبّب له مشكلات مع مديره. فترد عليه "ميوز"، التي تظهر على هيئة كلب أبيض كثيف الفرو، باقتراح إضافة تنويهات توضيحية لتلك الصور تجنباً لأي سوء فهم قد يوحي بأن "ميتا" تتبنى محتوى غير لائق. وأشار موقع تك كرانش إلى أن "ميتا" تراهن على شخصية جولي، التي يمكن للمستخدمين تخصيص مظهرها والتفاعل معها أثناء طرح الأسئلة أو طلب تنفيذ مهام معينة، لمنافسة شركات ذكاء اصطناعي أخرى تقدّم ميزات مشابهة. وتعتقد الشركة أن إضفاء طابع بشري أو حيّ على "ميوز" سيعزّز شعور المستخدمين بالارتباط بوكيل الذكاء الاصطناعي الخاص بهم. ولفتت الشركة إلى أن شخصية "ميوز" تستخدم "تعبيرات وإيماءات دقيقة" تتوافق مع نبرة المحادثة. وكانت "ميتا" قد كشفت عن هذه الميزة لأوّل مرة خلال مؤتمر ميتا كونكت للمطورين في سبتمبر/ أيلول الماضي، مشيرةً إلى أنها تعتمد على نموذجي ذكاء اصطناعي متطوّرين لتشغيل الشخصية الرقمية التي تتفاعل مع المستخدم. ويأتي توفير ميزة إجراء محادثات صوتية ومرئية مع "ميوز" في ظل استعداد "ميتا" لطرح جهاز مخصّص لـ"ميوز" يمكن ارتداؤه قبل نهاية العام الحالي. وعند إطلاق هذا الجهاز، ستظهر الشخصية الرقمية على شاشته الصغيرة، ما يتيح للمستخدمين التحدث مع الوكيل الذي يمكنه بدوره الرد عليهم أو تنفيذ مهام نيابةً عنهم. منذ منتصف العام ٢٠٢٥، انتقلت "ميتا" للتركيز على الذكاء الاصطناعي بدفع من رئيسها التنفيذي مارك زوكربيرغ الذي كان يرغب في دخول المنافسة مع الشركات الرائدة في القطاع، وسط سياق على كسب العملاء وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الإعلانات التي شكلت المصدر الرئيس لإيرادات الشركة منذ تأسيسها.



ماكليمور: 9 قاعات أميركية ترفض استضافة جولة «الحرية لفلسطين»

العالم – وكالات

صرّح مغني الراب الأميركي ماكليمور المعروف بانتقاداته الحادة للحرب الإسرائيلية على غزة، بأن قاعات حفلات موسيقية كبرى في الولايات المتحدة، بينها ماديسون سكوير غاردن في نيويورك، رفضت حجز مواعيد لجولته "الحرية لفلسطين" (FREE PALESTINE)، التي اختتمت للتو ثلاث حفلات في أوروبا. وكان ماكليمور قد أطلق هذه المبادرة بعدما استُبعد من المشاركة فناناً افتتاحياً في جولة المغني إد شيران في أغسطس/ آب. وقال ماكليمور حينها إن مالكي القاعات والساحات الرياضية اعترضوا على ترديده عبارة "الحرية لفلسطين" على خشبة المسرح. وأوضح ماكليمور، واسمه الحقيقي بنجامين هاموند هاغرتي، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أن ٩ قاعات أميركية رفضت منذ ذلك الحين السماح له بحجز مواعيد كانت متاحة حتى نهاية العام. وشملت هذه القاعات ماديسون سكوير غاردن وكيا فوروم في لوس أنجليس. وكتب في منشور: "لم يكن مسموحاً بإقامة العروض في هذه القاعات". وأضاف: "خلال أكثر من ٢٠ عاماً من الجولات الفنية، لم أواجه شيئاً كهذا من قبل". من جهته، قال متحدث باسم شركة "إم إس جي إنترتينمنت"، التي تدير ماديسون سكوير غاردن وقاعات أخرى، إن منشآتها تُعد من "أكثر القاعات ازدحاماً في العالم، ولا تتاح إلا في نطاق محدود للغاية"، مضيفاً أن ماكليمور "ليس فناناً على مستوى القاعات الكبرى". وكان ماكليمور قد أحيا حفلات ضمن جولة "الحرية لفلسطين" في دبلن وباريس ولندن، بهدف جمع التبرعات للمنظمات التي تدعم الشعب الفلسطيني. وأعلن المغني أنه سيعمل مع فنانين ومنظمين آخرين لتقديم المزيد من العروض دعماً للقضية الفلسطينية. وكتب: "نحن نعيش في بلد يفخر بحرية التعبير. ومع ذلك، وصلنا إلى مرحلة يمكن فيها لحفنة من المليارديرات أن يقرروا أي القضايا مقبولة، وأي الأصوات مرحّب بها، وأي الأرواح البشرية تستحق الدفاع عنها".

معمرة بريطانية تكشف سر عمرها الـ105

العالم – وكالات

كشفت معمّرة بريطانية بلغت ١٠٥ أعوام عن سر طول عمرها، مؤكدة أن القيلولة اليومية المنتظمة جعلتها تتمتع بالصحة والحيوية، إلى جانب نظرتها الإيجابية للحياة. وقالت دورا هورسفال، المقيمة في دار فليورز مانور للرعاية: "بعضنا يعيش حياة قصيرة وبعضنا حياة طويلة، لكن ما نفعله في تلك المدة هو ما يهم".

عاشت دورا خلال الحرب العالمية الثانية وشهدت تولي الملكة إليزابيث الثانية العرش وتعاقب ٢٤ رئيس وزراء على ١٠ داونينغ ستريت.

لم تكن حياتها سهلة، فقد أُرسلت هي وشقيقها جاك إلى مدرسة داخلية في غرب لندن بعد مغادرة والدهما ووقوع الأسرة في الفقر. وفي سن ١٣ انتقلت إلى سالزبوري قبل أن تعود إلى لندن في سن ١٨ حيث التقت زوجها ريغ، وتزوجا في كرويدون في ٢٣ ديسمبر ١٩٤١، ثم استقرا في سالزبوري وأنجبا ابنتيهما بات وبيتي. خلال الحرب عملت دورا موظفة في حافلات، ثم انضمت إلى مصنع سري لإنتاج طائرات سبتفاير. وبعد ٤٥ عاما في سالزبوري انتقلت مع ريغ إلى جنوب إسبانيا حيث عاشا ١٨ عاما، وعادت إلى بريطانيا بعد وفاته، وأقامت مع ابنتيها قبل انتقالها إلى دار الرعاية في ٢٠٢٢. وقالت ماندي تشيزمان، حفيدة هورسفال: "أعتقد أن ذلك قد يكون سبب تمتعها بصحة جيدة، فهي تأخذ قيلولة كل يوم، حتى عندما كنا صغارا. أتمنى أن أكون نصف السيدة التي هي. إنها مرحة ولديها ضحكة عذبة". واحتفلت هورسفال بعيد ميلادها بعزف على الكمان قدمته سو لورد، تضمن أغنية "إنها طريق طويل إلى تيبراري" التي كانت مفضلة في زمن الحرب، لكونها مسقط رأس ريغ. وحضر الضيوف شاي بعد الظهر وكعكة عيد ميلاد بالفراولة والفانيليا، قبل أن تفتح هورسفال بطاقة تهنئة من الملك تشارلز وكاميلا.

www.alaalem.com
editor@alaalem.com
صحيفة يومية تصدر في بغداد

العالم
Al-Aalem

معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم (٨١٢)

الأحد 8 (تشرين الثاني) 2026 (السنة السادسة عشرة) العدد (3965) Sun 8 November . 2026 Issue

أحمد بدير يستعد للعودة إلى خشبة المسرح عبر «المفتش العام»



العالم – وكالات

يستعد الفنان المصري القدير، أحمد بدير، للعودة إلى خشبة المسرح من جديد، بعد فترة من الغياب، حاملاً معه شغفه المتجدد بالفن المسرحي، من خلال عمل جديد يحمل عنوان «المفتش العام»، يُرتقب عرضه على خشبة المسرح القومي في مصر، بإخراج خالد جلال.

وقال بدير، في أحدث تصريحاته: إنه يستعد لخوض هذه التجربة المسرحية، معرباً عن اشتياقه الكبير للوقوف مجدداً أمام الجمهور، واستعادة أجواء المسرح التي تمثل مساحة فنية خاصة في مسيرته. وتأتي هذه العودة لتعيد الفنان أحمد بدير إلى أحد أبرز الفضاءات التي شهدت محطات مهمة من تجربته الفنية، في خطوة ينتظر أن تحمل ملامح جديدة من حضوره المسرحي.

أصالة تكسر صمتها: السرقة التي أوجعت قلبها أكثر من الملايين!

العالم – وكالات

تصدّر خبر تعرض الفنانة السورية أصالة نصري لسرقة علبة مجوهراتها في مدينة ديترويت الأمريكية منصات التواصل الاجتماعي، متداولاً تفاصيل أزمة شهدتها كواليس جولتها الغنائية الأخيرة في الولايات المتحدة.

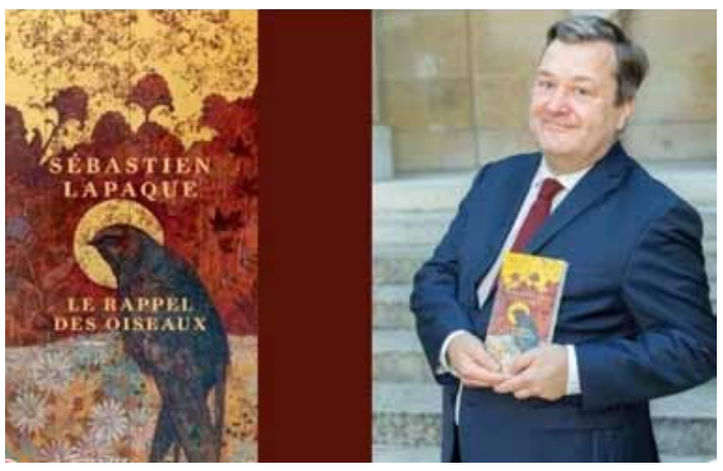
وتعُود بداية الواقعة إلى تواجد أصالة في مقر إقامتها بأحد فنادق ديترويت، حيث اكتشفت اختفاء مقتنياتها الشخصية والمجوهرات التي كانت ترافقها خلال الحفلات، لتسارع بالتواصل مع الجهات الأمنية المختصة التي باشرت تحقيقاتها فوراً لمعرفة كيفية دخول الغرفة واختراق منظومة أمان الفندق. وفي الوقت الذي ركزت فيه التغطيات الصحفية على تقدير قيمة المسروقات المالية والتي تتجاوز ملايين الدولارات، كشفت الكواليس عن بعد إنساني أكثر عمقاً، تمثّل في القيمة المعنوية لتلك المقتنيات المفقودة. فالعلبة لم تكن تحوي مجوهرات فاخرة مخصصة للمهرجانات فقط، بل ضمت قطعاً موروثة تحمل ذكرى والدها الراحل مصطفى نصري وأشياء رافقتها منذ بداية مسيرتها الفنية، وهي مقتنيات ذات قيمة عاطفية لا يمكن لأي تعويض مالي أو تأمين جبر خسارتها.

وعلى الرغم من حجم الصدمة، اتخذت أصالة قراراً حاسماً بالتكتم على تفاصيل السرقة وعدم الحديث عنها وسائل الإعلام طوال فترة تواجدها في أمريكا. وجاء هذا القرار رغبة منها في حماية نجاح جولتها الفنية وعدم نقل التوتر إلى جمهورها، مظهرة احترافية عالية في الفصل بين الأزمات الشخصية والالتزام الفني على المسرح حتى إنهاء جميع حفلاتها بنجاح تام. وتسير التحقيقات حالياً لدى شرطة ديترويت للوقوف على أسباب هذا الخرق الأمني.



عليا بهات تكشف مفاجأة رانبير كابور وابنتهما راها في كواليس «Ramayana»

«تغريد الطيور» تفوز بالجائزة الكبرى للرواية من فرنسا



العالم – وكالات

منحت الأكاديمية الفرنسية، في جلستها المنعقدة جائزتها الكبرى للرواية، البالغة قيمتها عشرة آلاف يورو، للكاتب سيباستيان لاباك عن روايته "تغريد الطيور"، بحسب ما أوردته صحيفة "لوموند" الفرنسية.

وتقدم لاباك في الجولة الثالثة من التصويت بحصوله على ثمانية أصوات من أعضاء لجنة التحكيم، متفوقاً على يانيك إينيل الذي نال سبعة أصوات، وماري بوتيكونو التي حصلت على ثلاثة أصوات، ليتغلب بذلك على الروايتين الأخريين في القائمة النهائية: «عزلة الأساتذة لا نهائية» لإينيل الصادرة عن دار "غاليمار"، و"الدب البري" لبوتيكونو الصادرة عن دار "إيلويز دورميسون".

وتروي "تغريد الطيور"، التي صدرت مطلع تشرين الأول عن دار "آكت سود"، المصير الفريد لنوح، الطفل الذي عاش في منطقة بريتاني الفرنسية خلال سبعينيات القرن الماضي، والذي يمضي بعد غياب حبّه الكبير في أثر القديس فرنسيس الأسيزي، ويبدأ رحلة روحية يهتدي فيها بأصوات الطيور.

والرواية عمل شعريّ يقتفي خطى فرنسيس الأسيزي، وتأتي أشبه بقصيدة في مديح واحد من أشهر شخصيات العالم المسيحي وأكثرها قداسة، ومؤسس الرهبنة الفرنسيسكانية، الذي عاش في أواسط العصور الوسطى وترك أثراً عميقاً في اللاهوت والفلسفة الغربيين.

وتدور أحداث هذه الرواية المؤثرة، التي كتبها الروائي وكاتب المقالة الكاثوليكي، عام ١٩٧٧؛ حيث يجد نوح، ذو السنوات السبع، نفسه تائهاً بين والدين منهمكين في عملهما، وأبناء عمومة صاخبين، وجدّين يدين لهما بالكثير. وفي بيت العائلة في فوجير، على تخوم بريتاني الأسطورية، وفي تماسّ وثيق مع الطبيعة، كان كثيراً ما يحلم بأنه يطير كالطائر؛ بلا جناحين ولا ريش، يكفيه أن يحرّك ذراعيه ليرتفع عن الأرض، ويعلو فوق الأشجار والبيوت، ويصعد في السماء.

ولد سيباستيان لاباك عام ١٩٧١ في مدينة توبنغن الألمانية، وهو روائي وكاتب مقالة فرنسي، درس التاريخ والفلسفة في جامعة السوربون. وفي عام ١٩٩٨ أصدر أول كتبه غير الروائية بعنوان "جورج برنانوس، مرة أخرى"، ثم نشر في العام نفسه روايته الأولى "الحواجز الغامضة"، وقد كشف الكتابان عن ميله إلى اللاهوت والتجوال سيراً على الأقدام والروايات السوداء.

وعمل لاباك بعد ذلك في مجلة "ماريان" الأسبوعية، ثم انضم أواخر تسعينيات القرن الماضي إلى "لو فيغارو" الأدبي، وأصدر روايته الثانية "الأفكار السعيدة" عام ١٩٩٩، فضلاً عن مختاراته الأدبية "انتصار ديونيسوس" (١٩٩٩) و"عابر في حلمي" (٢٠٠٢).

ونال لاباك جائزة غونكور للقصة القصيرة عام ٢٠٠٢ عن مجموعته "ميثولوجيا فرنسية" كما شكلت رحلاته إلى البرازيل مادة كتابه "تحت شمس المنفى" (٢٠٠٣)، ومهّدت لمختاراته الأدبية "مذاق ريو دي جانيرو" (٢٠٠٤).

وكتب عام ٢٠٠٥ أدب رحلات عن الأمازون بعنوان "رحلة اعتدالية قصيرة"، ثم صدر له "خدمة الغرف" و"كرشة ورسائل" عام ٢٠٠٧، وفي أيار ٢٠٠٨ أصدر كتابه غير الروائي "عليه أن يرحل" في نقد الساركوزية.

بمشاركة أعمال نحت وسيراميك.. أربيل تحتضن معرض «نار الخيال»

بغداد – العالم

شهدت محافظة أربيل افتتاح المعرض التشكيلي الشخصي للفنانة كجال حسين بناهي، تحت عنوان "نار الخيال"، بمشاركة مجموعة متنوعة من اللوحات والأعمال النحتية والسيراميكية التي تجسد قضايا المرأة والعالم الداخلي للإنسان، فيما تستمر فعاليات المعرض لمدة أسبوع. وافتتح المعرض، الذي أقيم في قاعة ميديا بأربيل، محافظ أربيل أوميد خوشناو، بحضور المدير العام للثقافة والفنون في أربيل سيروان عثمان، ومدير الفنون التشكيلية والحرف اليدوية آزاد لشكري، إلى جانب عدد من الفنانين والمثقفين ومحبي الفن التشكيلي.

وقال محافظ أربيل، أوميد خوشناو، لوكالة الأنباء العراقية (واع): إن "المعرض يضم مجموعة من اللوحات والأعمال الفنية المتنوعة التي تعكس خيال الفنانة ومشاعرها وأفكارها بشأن قضايا المرأة، من خلال توظيف الألوان والرموز والأشكال الفنية للتعبير عن رؤيتها الإبداعية". وأضاف، أن "الأعمال المعروضة لا تقتصر على الرسومات والتناسق اللوني، بل تعبر عن عمق العالم الداخلي للإنسان".

دار المأمون للترجمة تستذكر المترجم نجيب المانع في مؤتمرها السنوي



بغداد – العالم

افتتحت دار المأمون للترجمة والنشر في وزارة الثقافة، مؤتمرها السنوي الثامن للترجمة، تحت شعار "الترجمة تعزز السلام" دورة المترجم العراقي الكبير الراحل نجيب المانع على قاعة ابن النديم في دار الكتب والوثائق، بحضور الكادر المتقدم في الوزارة.

وقالت المدير العام لدار المأمون للترجمة والنشر، إشراق عبد العادل: إن "المؤتمر سلط الضوء على المسيرة الفكرية للمترجم الراحل نجيب المانع، وإسهاماته في مجالات الأدب والنقد والترجمة تزامناً مع مئوية ولادته".

وأكدت، أن "الدار مستمرة في أداء رسالتها الثقافية بالتزامن مع مرور ٤٦ عاماً على تأسيسها من خلال دعم المترجمين والمثقفين وإطلاق مشروع الذاكرة النسوية للترجمة لتوثيق إسهامات المترجمات العراقيات، فضلاً عن إصدار ترجمات عن بغداد احتفاءً باختيارها عاصمةً للثقافة في دول العالم الإسلامي لعام ٢٠٢٦". وأشارت إلى أن "وزير الثقافة كرّم على هامش أعمال المؤتمر الأكاديمي، المترجم العراقي عبد الواحد محمد مسلط".

تضمن مجموعة من الفعاليات والأنشطة الفنية والإبداعية

الأنبار.. قضاء عنه يحتفي بإبداعات الأطفال والشباب في مهرجان فني



بغداد – العالم

احتضن قضاء عنه في محافظة الأنبار مهرجان ضفاف الإبداع بمشاركة عدد من المنتديات الشبابية ورياض الأطفال، فيما تضمن المهرجان فعاليات فنية وثقافية متنوعة لاستعراض مواهب الأطفال والشباب.

وقال قائممقام قضاء عنه وكالة، رضوان ذيب نزال: إن "منتدى شباب قضاء عنه نظم مهرجان ضفاف الإبداع بمشاركة عدد من المنتديات الشبابية في محافظة الأنبار ورياض الأطفال في القضاء".

وأوضح أن "المهرجان تضمن مجموعة من الفعاليات والأنشطة الفنية والإبداعية التي عكست مواهب المشاركين وقدراتهم في مجالات مختلفة، من بينها إقامة معرض للرسم والأعمال اليدوية، فضلاً عن تقديم عروض مسرحية جسدت المواهب والطاقات الإبداعية لدى الأطفال والشباب".

وأضاف أن "إقامة المهرجان تأتي في إطار دعم الطاقات الشبابية ورعاية المواهب الواعدة وتشجيع الإبداع في مختلف المجالات، بما يسهم في تنمية القدرات الفنية والثقافية وتعزيز مشاركة الشباب والأطفال في الأنشطة المجتمعية، وإتاحة الفرصة أمامهم لإبراز مواهبهم وإمكاناتهم الإبداعية".

